مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٣٧٩**

الخميس، ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس: السيد بولتُن .... (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	....	السيد دنيسف
الأرجنتين	....	السيد ميورال
بيرو	....	السيد دي ريفيرو
جمهورية تنزانيا المتحدة	....	السيد مهيغا
الدانمرك	....	السيدة لوي
سلوفاكيا	....	السيد بريان
الصين	....	السيد جانغ يشان
غانا	....	نانا إفاه – أبنتنغ
فرنسا	....	السيد دلا سابليير
قطر	....	السيد البدر
الكونغو	....	السيد أوكيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	....	السير إمير جونس باري
اليابان	....	السيد أوشيما
اليونان	....	السيدة ببدوبولو

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

06-25107 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني قد تلقيت رسائل من ممثلي البرازيل وسنغافورة وكندا والنمسا، يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد غينو لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو صاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

سوف يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ولصاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان – ماري غينو.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم يا سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لتناول مشكلة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في حفظ السلام على الملأ والتقدم المحرز حتى الآن في التصدي لها.

وفي البداية يجب أن أعرب في كلمات معدودة عن إعجابي بالجهود التي يبذلها صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد قدم لنا دعما دبلوماسيا وعمليا لا يفتر في هذا الصدد. وكانت مشاركته لا تقدر بثمن، ونعرب عن امتناننا لها. ويجب أيضا أن أسلط الضوء على القيادة المتميزة التي أظهرتها الأمينة العامة المساعد جين هول لوت خلال السنة الماضية في حفز إدارة عمليات حفظ السلام ومنظومة

الأمم المتحدة برمتها على التعامل مع هذه المشكلة بجدية أكثر مما شهدنا في أي وقت في الماضي.

وأعرب فوق كل شيء عن تقديري العميق لما أولته الدول الأعضاء في الآونة الأخيرة من الوقت والطاقة والاهتمام السياسي للبحث عن حلول لهذه المشكلة. وتستحق البلدان المساهمة بقوات منا الإشادة بصفة خاصة لتواصلها مع الأمانة العامة ومع عموم الأعضاء فيما يتعلق بمسائل بالغة الحساسية وكبيرة الأهمية لشرفها الوطني. وأشدد على كلمة ''شرفها''، لأنه اكتُسب بثمن فادح هو أرواح بعض من خيرة أفرادها العسكريين.

ويعلم أعضاء مجلس الأمن جيدا أن بعض الجنود الأردنيين قضوا نحبهم منذ ثلاثة أسابيع فحسب وهم يقاتلون أفراد عصابات في محاولة منهم لتعزيز نقطة مراقبة مركزية على أخطر طرق هايتي. وقبل ذلك بمدة ليست طويلة قتل أحد ضباط الشرطة الملكية الكندية الراكبة في كمين أثناء قيامه بداورية في بورت - أو - برانس. وفي أحراش المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، قضى ثمانية من جنود القوات الغواتيمالية الخاصة نحبهم في اشتباك بالنيران مع إحدى جماعات المليشيا البغيضة. وقبل عام من هذا الأسبوع سقط تسعة من رفاقهم من بنغلاديش أيضا أثناء أدائهم الواجب في اشتباكات مع سفاحين مسلحين.

ومن دواعي الأسف أنهم ليسوا وحدهم. فهذا عمل خطير يودي بأرواح الرجال والنساء من بيرو إلى باكستان، ومن أيرلندا إلى الهند، ومن بوليفيا إلى البرازيل ويهدد حياتهم. ولكن أفراد الأمم المتحدة من ١٢٠ بلدا، من مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة على حد سواء، يمضون رغم المخاطر في أداء وظائفهم يوما بعد يوم تحت ظروف شاقة وبتضحيات شخصية كبيرة.

ونحن نهين أولئك الرجال والنساء الشجعان حين نخفق في منع أو معاقبة من يضرون بذات الأشخاص الذين يقصد بأفراد حفظ السلام أن يقدموا لهم الحماية وأن يخدموهم. ولست متأكدا من أن ذلك كان مفهوما منذ بضع سنوات بوضوح بقدر ما هو مفهوم اليوم. فمنذ عامين، قبل أن يكتشف ارتكاب الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على أيدي عدد كبير بدرجة مذهلة من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم نكن نحن في إدارة عمليات حفظ السلام ولا الدول الأعضاء نناقش صراحة أو نقدر تمام التقدير حجم مشكلة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام.

واليوم، لم تعد حدة المشكلة معترفا بها صراحة فحسب، بل اعتمدت الجمعية العامة استراتيجية شاملة لمعالجتها، بناء على الجهود الجماعية للأمير زيد وإدارة عمليات حفظ السلام ومنظومة الأمم المتحدة بشكل عام. وتركز هذه الاستراتيجية على المنع والتنفيذ، وسوف تتضمن العلاج كذلك لدى إقرار الجمعية العامة لسياسة لتقديم المساعدة للضحايا.

لقد أحرزنا بالفعل تقدما ملموسا ومجديا في تنفيذ تلك الاستراتيجية. ولكني قبل أن أناقش ذلك، أود أن أوضح على الفور أنه ما زال أمامنا طريق طويل نقطعه. ولا بد من القول بأن بعض جوانب سياسة عدم التسامح مطلقا لا تلقى الدعم من جميع وحدات الجند أو الموظفين في الميدان، خاصة من حيث تتعلق بالبغاء، حتى بعد كل الدعاية السلبية والاهتمام.

وسنحتاج إلى العمل معا لتناول هذه النقطة. وسنحتاج أيضا إلى التعزيز الكبير لقدرة عمليات حفظ السلام ومكتب المراقبة الداخلية للتحقيق في المخالفات مع مراعاة الأصول القانونية. وفور تغلبنا على هذه العقبات نتوقع أن نضيق إلى حد كبير الفجوة القائمة بين عدم التسامح والامتثال التام. وحتى ذلك الوقت فإن التقدم الذي

يجري إحرازه، ونحن نحاول العثور بهمّة عالية على عدم الامتثال الذي يقاس بمعيار أعلى مما كان في يوم من الأيام، لن يبدو واضحا ولن يكون كافيا.

دعوني أشير الآن إلى التقدم الذي أحرزناه. نحرز التقدم الكبير في وضع الأسس لمنع المشكلة على الأمد الأطول. قبل سنتين لم يكن لدينا معيار موحد يحكم ما يعتبر وما لا يعتبر استغلالا واعتداء جنسيين. لا يُحتمل منع المشكلة إذا لم يكن من الممكن تعريفها على نحو واضح ومتسق. واليوم يمكننا أن نفعل ذلك. بفضل جهود الجمعية العامة في السنة المنصرمة فإن جميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الفرق التابعين للأمم المتحدة ومتطوعي ومتعاقدي الأمم المتحدة ملزمون بنفس المعايير الصارمة الواردة في حظر الأمين العام المتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين.

في الماضي لم نقم بما فيه الكفاية بتعميم ونشر ما يرد من المعايير في الكتب وفي تدريب الموظفين عليها. واليوم لدينا ذلك يقينا. تتلقى الشرطة المدنية والأفراد العسكريون بنسبة تتراوح بين ٧٩ و ٩٠ في المائة التدريب الإلزامي المتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وهدفنا أن نبلغ ١٠٠ في المائة.

وطورنا أيضا أدوات لتعزيز ذلك التدريب ورسالته الأساسية، وهي واجب الرعاية على كل حافظ للسلام للناس المقصودين بالمساعدة. عملت إدارة عمليات حفظ السلام مع شركة مهنية من الخارج لإنتاج شريط بشأن مدونة السلوك لحفظة السلام. وتم توزيعه على نطاق واسع في الميدان وترجم إلى ما يزيد عن عشر لغات. ويسرني أن أبلغكم بأنه تُلُقي تلقيا حسنا.

لقد وضعنا أدوات مبتكرة أخرى ونقوم باستعمالها ووضعنا مواد تدريبية لتعليم الموظفين وتوفير المعلومات لهم. وهي تشمل معايير التعلم على الشبكة الالكترونية لوحدة السلوك، وبطاقات الجيب، وكتيبات عن الاستعداد للالتحاق بالبعثة يجري توزيعها على الموظفين قبل الوزع، والإحاطات الإعلامية بشأن الأمن وإعلانات كبيرة ونشرات عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر، ولعلني أضيف أنها أُعِدّت بست لغات - وأيضا وسائل إعلام أخرى.

وأفرادنا ليسوا الأشخاص الوحيدين الذين نستهدفهم بهذه المواد. إننا نتشاطرها مع السكان المضيفين أيضا. من حقهم أن يعرفوا المعايير التي نتوقعها من أفرادنا. وهم أيضا في كثير من الحالات في وضع يمكنهم على نحو أفضل من معرفة ما إذا كان أفرادنا ينتهكون تلك المعايير العالية. والآن نشجع بنشاط السكان المحليين على استرعاء انتباهنا إلى انتهاكات معايير السلوك ونجعل من الأيسر عليهم القيام بذلك.

ولكن الوقاية لا يمكن تحقيقها عن طريق التدريب والإعلام والتوعية العامة فقط. الرفاه جزء هام آخر من المعادلة، كما تعرف القوات المسلحة في العالم أجمع معرفة كاملة. ويكون ذلك صحيحا على نحو خاص حينما يُنشر الأفراد بالزي الموحد، والمدنيون أيضا، في مناطق تشهد ما يشبه الحرب في أبعد أجزاء العالم. والبعثات تتناول الآن هذه المسألة بوصفها مسألة يحظى تناولها بالأولوية العليا. معظمها ينشئ الآن مراكز للاستجمام البناء، وقد أنشئت فعلا بضعة منها، من الموارد الموجودة، ومرافق الرياضة والنشاط الاجتماعي والأكل. هذه هي أنواع المبادرات التي تشتمل عليها استراتيجية الرفاه وإجراءات التشغيل المعيارية بشأن الرفاه التي اعتمدناها والتي عُمِّمت وأُرسِلت إلى جميع رؤساء البعثات في الشهر الماضي. وفي مناقشاتنا في الجمعية العامة سنشجع البلدان المساهمة بقوات على أن تستعمل، في منطقة البعثة، مرتب الرفاه الذي تدفعه المنظمة لكل حافظ عسكري للسلام. من المهم أن تحظى مسألة الرفاه والاستجمام

بالأولوية ابتغاء إبقاء الجنود منشغلين في حالة عدم القيام بالواجب.

وفيما يتعلق بالإنفاذ حققنا أيضا بعض التقدم. خلال سنة ٢٠٠٥ تمت التحقيقات في المزاعم بالاستغلال والاعتداء الجنسيين تمسّ ٢٩٦ من أفراد حفظ السلام، وتقسيمهم حسب الفئة كما يلي: ٨٤ من المدنيين، و ٢١ من الشرطة، و ١٩١ من العسكريين. ولحد الآن فإن ١٧ مدنيا و ١٦ شرطيا و ١٣٧ عسكريا قد فُصلوا عن الخدمة أو أعيدوا إلى أوطانهم. هذه الأرقام تشمل ستة قادة. وخلال السنة المنصرمة كنا نجعل المدراء والقادة على وعي بأنهم سيكونون مساءلين عن الذين يقعون تحت تسلسلهم القيادي، ونحن نعني ما نقول. ونعمل على جعل هذه المساءلة جزءا من تقييم أدائهم. وأيضا توخينا وتلقينا التعاون مع دولتين عضوين في إعادة وحدات بكاملها إلى أوطانها بسبب سوء السلوك، الذي يتعلق جزئيا بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ويتعلق جزئيا بسوء سلوك آخر.

وأحد الأسباب الرئيسية في تحقيقنا التقدم الكبير في مجالي الإنفاذ والوقاية هو أن الدول الأعضاء أعطتنا مؤخرا الوسيلة لضمان تفاني الخبراء المحترفين لإنجاز المهمة بوقت كامل. وكما أوصى تقرير زيد الحسين وأقرته الجمعية العامة قمنا بتصميم إنشاء فريق السلوك والانضباط المتعدد الأغراض في مقر إدارة عمليات حفظ السلام وتوظيف الموظفين له، بالإضافة إلى ثمانية أفرقة معنية بالسلوك والانضباط أنشئت في عمليات حفظ السلام في بوروندي وتيمور-ليشتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وسيراليون وكوت ديفوار وليبريا وهايتي.

تضع أفرقة السلوك والانضباط السياسة وتمارس مراقبة مسائل الانضباط وتضمن التطبيق المتسق لمعايير السلوك التي تأخذ الأمم المتحدة بها. وفي البعثات تقدم الأفرقة النصح لرؤساء البعثات بشأن الانضباط وتتلقى المزاعم من أصحاب الشكاوى، وتتعاون مع مراكز التدريب المتكامل للبعثات وتساعد قيادة البعثة في الإبقاء على العين المتنبهة على كل المسائل المتعلقة بالسلوك والانضباط. وحظيت بالاستحسان الكبير من الميدان هذه الأداة الهامة في ترسانة مكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأشكال أخرى أيضا من فقدان الانضباط.

وبالإضافة إلى ذلك فإن لأفرقة السلوك والانضباط دورا حاسما في توعية السكان المضيفين، مما أشرت إليه في وقت سابق. وكان لها نشاط في توعية الجماعات بمختلف الطرق – بالهاتف أو البريد الالكتروني أو بالحضور الشخصي – التي يمكن بها تقديم الشكاوى سرا. وعند منتصف الطريق سنبدأ رسميا بوضع قاعدة شاملة وجديدة للبيانات ابتغاء تعقب ورصد كل الادعاءات. وفي هذه الغضون قمنا بتنفيذ آلية لتشاطر الملفات للتبليغ عن الادعاءات ولاختزانها على نحو آمن وسري. ووضعنا استراتيجية للإعلام وإجراء للتنفيذ من أجل إرشاد البعثات في الاستجابة النشيطة والشفافة لوسائل الإعلام المحلية والسكان المضيفين بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وتعتمد أفرقة السلوك والانضباط التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام اعتمادا كبيرا على التعاون المتنامي باستمرار في هذا المجال مع مكتب المراقبة الداخلية – سلطة التحقيق في مخالفات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ومكتب المراقبة الداخلية شريك أساسي وعنصر مركزي في استراتيجيتنا الشاملة فيما يتعلق بهذه المسائل الهامة، مما يشكل السبب في أن إدارة عمليات حفظ السلام طلبت من مكتب المراقبة الداخلية القيام بمراجعة عامة للانضباط، من بين عدد كبير من المراجعات الأخرى، لمساعدتنا في تحديد هوية أشد المشاكل عسرا وتسويتها في الميدان. ونحن بحاجة إلى مساعدته وخبرته؛ لا يمكننا أن نكون على وعي بكل ما

يمكـن أن يحـصل مـن الاعتـداءات في العـالم، في ١٨ بعثـة، تتكون من أكثر من ٨٥ ألف شخص ينتمون إلى أكثر من مئة بلد.

والقدرة المتخصصة لمكتب المراقبة الداخلية تساعد في ضـمان إتقـان معالجـة الـشكاوى والتحقيـق فيهـا، وأوجـد حضورا تحقيقيا في ست بعثات. ولكن يجب أن يشد عضده. في الوقـت الحاضـر لا يمتلـك مكتـب المراقبـة الداخليـة جميـع الموارد اللازمة لأداء العمل الذي يطلب منه أن يؤديه.

والتحقيقات في الميدان توجد مشاكل معينة. فبينما يطلب من البلدان المساهمة بقوات التنسيق مع مكتب المراقبة الداخليـة بطريقـة تفـي بمتطلبات ولاياتها القضائية الوطنية لا ترتـاح كل الـدول الأعضـاء للـدور التحقيقي المسند مـن الجمعيـة العامـة إلـى مكتـب المراقبـة الداخليـة، وقـد احتفظت هـذه البلدان بحقوقها فيما يتعلق بالأفراد المرتدين لزي موحد في الميدان. يجب علينا أن نتفحص تلك المسألة لـضمان تـوفر وسيلة فعالـة ومعـول عليهـا لتحديـد الحقـائق والحفـاظ علـى حقـوق الـضحايا والمتـهمين وإقامـة العدالـة بإنصاف.

وضعنا هـذه التـدابير مـع شـركائنا في منظومـة الأمـم المتحدة، ونواصل اتخاذ هذه المبادرات وغيرها في مجالي الوقاية والإنفاذ.

وتحـت عنـوان مـا يمكـن أن يـدعى بـالعلاج أحرزنـا التقدم مع شركائنا من الأمم المتحدة في وضع سياسة تتعلق بـدعم الـضحايا. قـام فريـق عمـل علـى نطـاق منظومـة الأمـم المتحـدة، بقيـادة مكتـب تنـسيق الـشؤون الإنـسانية وإدارة عمليات حفظ السلام، بمراقبة الإعداد لتلك السياسة، التي أجريت بـشأنها مـشاورات واسعة خـلال الـسنة المنصرمة، بما في ذلك بضعة اجتماعات بالدول الأعضاء. وتجري إحالتـها علـى الأمـين العـام هـذا الأسـبوع لإجـراء مناقـشات نهائيـة وتقديمها إلى الدول الأعضاء، كما طلبت وثيقة نتائج مؤتمر القمة.

وتمثل التدابير التي وصفتها بداية لبرنـامج تغيير منتظم ومستمر. وقد أحرزنا تقدما كبيرا. ولكن ما زال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به ومن أجل ذلك، كما سنوضح في مناقشاتنا في الجمعية العامة، نحن بحاجة إلى مزيد من الدعم من الدول الأعضاء.

وسنحث الدول الأعضاء على اعتماد مذكرة تفاهم منقحة بغية تضمينها معايير السلوك الواردة في أوجه الحظر للأمين العام. وسنناشد الدول الأعضاء التأييد القوي لإنشاء وحـدات كاملـة للـسلوك والانـضباط في المقـر وفي الميـدان، وإنشاء تلك الوحدات في البعثات التي لا تعمل فيها حاليا هـذه الوحـدات. وتـشكل تلـك الوحـدات، كمـا أوضـحت، أداة أساسية لمنع سوء السلوك ورصد الامتثال لمعايير الأمم المتحدة.

وسـنحث الـدول الأعـضاء، بمـا في ذلـك البلـدان المساهمة بقوات، على توجيه رسالة صارمة لمكافحة البغاء في بعثات حفظ السلام. وفي الواقع، فإن التدبير الوحيد، اليوم، الـذي مـن شـأنه أن يقـدم أكـبر إسـهام في تخفـيض مـستوى الادعــاءات وتعزيــز سياســة عــدم التــسامح في مكافحــة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي يتمثل في اتباع جميع وحدات القوات لسياسة نشطة وفعالة لمكافحة البغاء بكامله في مناطق البعثات.

وسنناشد الدول الأعضاء عدم إدماج المسائل المتعلقة بإجراءات المشتريات التي يطرحها حفظة السلام المخلصون في محاولة لإنجاز مهمة ما مع الاحتيال المالي ومع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. فشتان ما بين عدم اتفاق مراجعي الحسابات – وأنا مراجع حسابات بحكم التدريب – بشأن إذا كانت الخسارة المالية للمنظمة قد حصلت بسبب قرار

مدير ميداني استخدام طائرة البعثة لنقل حصص الإعاشة إلى القوات حينما انقطعت بشكل غير متوقع إمدادات الوقود في بلد ما وترك متعاقد غير قادر على إيصال حصص الإعاشة، وبين مسألة أخرى مختلفة تماما حينما يسلب موظفو المشتريات المنظمة بصورة متعمدة. ولكنني أود أن أشدد على أنه، بغض النظر عن أي تباين في الآراء بشأن المنهجية والمحاسبة على الخسارة، فإن إدارة عمليات حفظ السلام تأخذ مأخذ الجد جميع نتائج مكتب خدمات المراقبة الداخلية وتوصياته وتعالج جوانب الضعف التي حددت في المشتريات المتعلقة بحفظ السلام بنفس الطريقة الشاملة والمهنية والمستمرة التي عالجت بها مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية.

وبشأن تلك النقطة، فإن الأمين العام المساعد لدعم البعثات، ورئيس ديوان الأمين العام، ورئيس مكتب خدمات المراقبة الداخلية ووكيل الأمين العام للشؤون الإدارية وأنا متفقون تماما مع موقف الأمين العام المتمثل في أننا يلزم أن نكون تفاعليين وقويين في كشف هذه المسألة الحرجة والتصدي لها بسرعة. وإذا ثبتت الادعاءات بعد مراعاة الأصول القانونية، ينبغي أن يفصل الأشخاص غير الأمناء من الخدمة وأن يواجهوا العدالة. وذلك الأمر هام هنا مثل أهميته في حالة الجرائم الجنسية، التي تشكل فئة مختلفة وأشد فظاعة للجريمة وتستلزم أعلى درجات اليقظة.

وأخيرا، سنسعى للحصول على الدعم الرسمي من الدول الأعضاء بشأن جدول أعمال طويل الأجل لإصلاح حفظ السلام عموما، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام المعروض الآن على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. وينبغي أن يساعد تنفيذ تلك الإصلاحات أيضا في معالجة بعض أوجه الضعف الهيكلي الأساسية التي تؤدي إلى أعمال سوء السلوك التي تجري مناقشتها خلال الأيام القليلة الماضية.

وفي الختام، أود أن أقول إن لدينا في الميدان عشرات الآلاف من الموظفين البالغي الكفاءة والإخلاص والشجاعة. وهؤلاء هم مواطنو الدول الأعضاء – الموظفون العسكريون والمدنيون على السواء. ولا يمكننا أن نسمح لأعمال سوء السلوك الخطيرة التي يرتكبها بعض الأشخاص بإفشال العمل الجيد وبتلطيخ سمعة حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وحفظ السلام أداة لا غنى عنها، وهو فعال، وهو يساعد على صون السلام لعشرات الملايين من الأشخاص في جميع أرجاء العالم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غينو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لصاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، مستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (تكلم بالانكليزية): يشرفني مرة أخرى أن أحيط مجلس الأمن علما بشأن هذا الموضوع الهام وأشعر بالامتنان لكم، سيدي، على ترتيب عقد هذه الجلسة. وسأحاول، في معظم الأحيان، ألا اكرر النقاط التي قدمت للمجلس في إحاطتنا الإعلامية الأخيرة، وبالتالي أرجو أن ينظر إلى تعليقاتي بوصفها استكمالا لما ذكر هنا في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥.

أعتقد أنني يمكن أن اخلص بثقة إلى أنه، ضمن جميع البنود المدرجة في جدول أعمالنا للإصلاح، يشكل الاستغلال والاعتداء الجنسيان من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام بندا واحدا تمكنا نحن – الدول الأعضاء، بالعمل مع الأمانة العامة – من معاجلته بهدوء، وبدون الكثير من الجلبة وبقدر من النجاح.

وربما يكون ذلك التقييم في غير محله، نظرا لتلقي إدارة عمليات حفظ السلام بشكل مستمر لعدد كبير من

المزاعم المتصلة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي – وهي مسألة سأتطرق إليها بعد وقت قصير. ورغم ذلك، اعتقد انه تقييم صحيح.

إن الأمانة العامة والدول الأعضاء استكملت إلى حد ما أو أنها على وشك أن تستكمل التغييرات التي طالبت بإجرائها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام – لجنة الـ ٣٤ – بعد استعراض الأخيرة للتقرير الذي قدمه الفريق، المعنون ”استراتيجية شاملة لإزالة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“. وسمع الأعضاء من وكيل الأمين العام غينو بشأن تلك الإنجازات صباح هذا اليوم.

والعمل المتبقي أمامنا اليوم، في بلورة العمل للأشهر العشرة الماضية، هو استكمال تنقيحات مذكرة التفاهم النموذجية لعام ١٩٩٧، والتوصل إلى اتفاق بين الدول الأعضاء بشأن مفهوم ضباط التحقيق الوطنيين – وهو مفهوم يقوم بصقله حاليا مكتب خدمات المراقبة الداخلية – وتلقّي وثيقتين متطورتين هما: نتائج فريق الخبراء القانونين المتعلق بالإفلات الفعلي من العقاب الذي يتمتع به بعض الموظفين المدنيين، وبيان سياسات الأمم المتحدة والاستراتيجية الشاملة بشأن تقديم المساعدة والدعم للضحايا.

وحينما تشرفت بمخاطبة لجنة الـ ٣٤ في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قلت إنني أتوقع لمسعى الإصلاح بأكمله، في ما يتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، أن يستمر لفترة عامين أو ثلاثة، وأشرت في ذلك الوقت إلى أنه سيكون من الحكمة أن تتعامل اللجنة بشكل عاجل مع أكثر الاقتراحات البسيطة والعملية وأن تجابه أشد المسائل القانونية والتقنية تعقيدا في وقت لاحق، حالما يتم إنجاز العمل التحضيري.

وبالتالي سنشرع قريبا في معالجة المرحلة الثانية من عملنا. وستوجه في الوقت المناسب الدعوة إلى لجنة الـ ٣٤ لإعادة النظر في التوصية، الواردة في الاستراتيجية الشاملة، بأن تعقد البلدان المساهمة بقوات محاكمها العسكرية في منطقة البعثة نفسها. و لم يولَ ذلك الموضوع سوى قراءة عابرة العام الماضي ووضع جانبا لأن بعض البلدان قالت إنها لا يمكن أن تمارس ولايتها خارج حدودها الإقليمية. وبالرغم من ذلك، وخلال الأشهر القليلة الماضية، استكمل بلدان رئيسيان من البلدان المساهمة بقوات فعلا عقد محاكم عسكرية في منطقة البعثات، وقامت بذلك العمل بنجاح. وكما هو متوقع، تمكنت البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة، في تحقيق العدالة أمام السكان المحليين الذين ذهبوا إلى هناك لخدمتهم، من الإبقاء على ثقة أولئك السكان المحليين. ويلزم تشجيع المزيد من الدول الأعضاء على اتباع ذلك النموذج، وينبغي للجنة الـ ٣٤ أن تدعو، من خلال الجمعية العامة، جميع البلدان التي تمكنت من عقد محاكم عسكرية في منطقة البعثات إلى أن تفعل ذلك فعلا. كما ينبغي للجنة الـ ٣٤ أن تنشئ طرائق لتحقيق تلك الغاية.

وإذ أنتقل إلى فرادى الموظفين المدنيين ومسألة الإفلات من العقاب على الجرائم ذات الطابع الجنسي التي ترتكب أثناء البعثات، فإن الصعوبة بالنسبة للأمم المتحدة تنشأ حيثما يبدأ بروز أسس لإجراء تحقيق في السلوك الإجرامي المشتبه به، ولكن لا البلد المضيف ولا الدول المساهمة بقوات يمكنها من ممارسة ولايتها، إما بسبب الظروف القائمة – أي حينما لا يوجد قضاء قادر على العمل – أو بسبب القيود القانونية من جانب الدول التي يشتبه بمواطنها. وبالتالي طلبت لجنة الـ ٣٤ من فريق الخبراء القانونيين

”تقديم المشورة بشأن أفضل السبل للمضي في الإجراءات، ضمانا لتحقيق المقصد الأصلي

للميثاق...، وهو أن موظفي الأمم المتحدة وخبراءها، لا يتم استثناؤهم أبدا من الناحية العملية، من تبعات الأفعال الجنائية التي ترتكب في مراكز عملهم، وألا يتم عقابهم بشكل غير عادل، وفقا لما تتطلبه الإجراءات القانونية" (A/59/19/Rev.1، الجزء الثاني، الفقرة ٤٠ (أ)).

ومعروض على الفريق، كما أفهم، مشروع قرار كامل، لا يتطلب سوى إجراء استعراض نهائي، وحالما يعتمد الخبراء نصهم، فإنه سيرسل في نهاية المطاف إلى اللجنة السادسة. وقد طلبت لجنة الـ ٣٤ أيضاً من فريق الخبراء القانونيين أن يجيبوا على السؤال: هل المعايير الواردة في نشرة الأمين العام يمكن أن تُلزِم الدول الأعضاء قبل التوقيع على مذكرة تفاهم. كما طلبت اللجنة من الفريق أن يقترح سبيلاً لتوحيد مدونات قواعد السلوك المطبقة على جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. ومن المؤسف أن الخبراء لا يستطيعون القيام بهذا العمل بسبب التزاماهم الأخرى، ولذلك، سيتم تكوين فريق خبراء جديد لهذا الغرض قريباً.

ويوشك الأمين العام أيضاً على إصدار بيان عن سياسة الأمم المتحدة واستراتيجيتها الشاملة بشأن تقديم المساعدة والدعم للضحايا. وتلك وثيقة متعمقة جرى إعدادها بعناية خلال الأشهر التسعة الماضية من قبل أعضاء الأمانة العامة، وسوف تتضمن بعض التوصيات الجريئة على الأرجح. وما أن يقدم هذا النص إلى لجنة الـ ٣٤ خلال الأيام المقبلة، سيكون من المهم أن تتحلى الدول الأعضاء في المفاوضات اللاحقة بروح المسؤولية إزاء ضحايا اعتداءات أفراد تابعين للأمم المتحدة.

وكما لاحظت في مستهل هذا البيان الموجز، فإن المزاعم المقدمة ضد أفراد في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ما زالت كثيرة، وهو أمر غير مقبول. ولكن، كما أوضحنا لجميع الدول الأعضاء أكثر من مرة خلال العام الماضي، فهذا ليس من الأمور غير المتوقعة تماماً. وريثما نتمكن من بلورة كل جوانب استراتيجيتنا – وكما ذكرت في وقت سابق، فإن عملنا لم يكتمل بعد – ينبغي أن نتوقع ورود بعض الادعاءات على الأقل. وفضلاً عن ذلك، فمع كل تحسن في الآليات المصممة لتيسير تقديم الشكاوى، قد ينجم عن ذلك زيادات عارضة في عدد الشكاوى المقدمة.

غير أن عدد الشكاوى التي تسجل في بعض المواقع حالياً ما زال يبعث على القلق الشديد. وعلينا، نحن الدول الأعضاء وكل الأفراد العاملين في الميدان، أن نبذل مزيداً من الجهد في كل البعثات المعنية بغية تقليص ذلك العدد. ونحتاج أيضاً إلى ضمان توفير مزيد من الموارد لمكتب خدمات الرقابة الداخلية كيما يمكنه إجراء تحقيقاته الأولية بصورة ناجعة، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وفي نهاية المطاف، علينا أن نواصل النظر إلى الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باعتبارها مسألة خطيرة، وهي بالفعل خطيرة، وألا نعتبرها مجرد مسألة ثانوية ذات أهمية عابرة.

ومع ذلك، لا بد لي أن أُقر بمدى صعوبة تغيير ثقافة التراخي، التي ترسبت فينا، وفي بلداننا وفي مناطق البعثات. فنحن يمكننا في أحيان كثيرة أن نُشَرِّع الاستجابة بسرعة إزاء الأزمات من هذا القبيل، غير أن معدل استيعابنا – استيعاب تلك التغييرات إلى الحد الذي يمكن أن نقرر معه أننا غيرنا من توجهاتنا أو من ثقافتنا – ما زال يمثل مشكلة، كما نعرف جميعاً. ولكن، بطبيعة الحال، لا يمكن أن نعتبر ذلك ذريعة لاستمرار تلك الاعتداءات المزعومة، لأنه ليس هناك مبرر، بالطبع، لهذه الظاهرة.

لقد استجابت إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الشؤون القانونية

للتحديات التي فرضها علينا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وهي استجابة تستحق التقدير والعرفان. وبالرغم مما أشرت إليه آنفاً بشأن الادعاءات الحالية، فإن الدول الأعضاء – وبالأخص البلدان المساهمة بقوات– قدمت الدعم أيضاً فيما يتصل بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الجمعية العامة في العام الماضي وتنفيذ المرحلة الأولى من عملنا.

أخيراً، لا يستطيع أحد – ولا يجوز له – أن ينسى أن هناك حفظة سلام، ممن يمثلون كل أنحاء العالم، يموتون كل عام سعياً إلى بلوغ الأهداف التي حددها المجلس. فهم والأحياء من زملائهم يؤدون خدمة جليلة القدر للمجتمع الدولي، وتلك حقيقة يجب ألا تُمارَى في خضم كل ذلك. ولأننا نعرف ذلك، فمن الأمور الملحة بالنسبة لنا أن نزيل آفة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من أداء يستحق التكريم والتقدير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر سمو الأمير زيد بن رعد زيد الحسين على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الذين يرغبون في أخذ الكلمة إلى إبداء رغبتهم هذه للأمانة العامة.

السيد دلا سابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن سروري لأن الرئيس قد اتخذ المبادرة لعقد هذه المناقشة العامة حول مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب قوات حفظ السلام.

وأود بداية أن أؤكد مرة أخرى دعم بلادي التام للخطوات التي اتخذها الأمين العام لمكافحة تلك الإساءات. وستحدد هذه الجهود مصداقية المنظمة وتضمن القيم التي تجسدها. وأرحب أيضاً بالعزم الذي لمسته في البيان الذي أدلى به السيد جان – ماري غينو، والذي يسعدني أن أقول إنه يدلل على مدى التزام إدارته بمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

كما أود بصورة خاصة أن أشكر الأمير زيد على بيانه، وأغتنم هذه الفرصة للإشادة بالجهود التي يبذلها.

ففي تقرير أصدره قبل نحو عام مضى، اقترح الأمير استراتيجية شاملة تستهدف القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويوفر لنا هذا التقرير برنامجاً لتحقيق تلك الغاية، وسيبقى بمثابة خريطة طريق بالنسبة لنا. وعلينا أن نتبع مسار العمل الذي حدده لنا للقضاء على مثل هذه الأفعال النكراء التي تفسد أداء الواجب الرئيسي لتقديم المساعدة الذي يتعين على كل أعضاء عمليات حفظ السلام تأديته إزاء السكان المحليين الذين جاءوا لحمايتهم. وهذه السياسة أساسية لضمان التنفيذ الكامل لأهداف الأمم المتحدة وحماية قيمها، كما ذكرت آنفاً.

لقد اتخذ مجلس الأمن عدداً من القرارات الهامة بشأن الأطفال في الصراع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، وحماية المدنيين. وما تكشف عن وجود استغلال جنسي واعتداءات جنسية في عام ٢٠٠٤ من جانب عدد غير قليل من حفظة السلام كان ضربة خطيرة لجهود المجلس وللنظرة إلى بعثات حفظ السلام. ويجب أن يعاقب مثل هذا السلوك بكل حزم. وتقرير الأمير زيد كان الخطوة الأولى في إرساء سياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء أفعال من هذا القبيل. وفرنسا، من جانبها، تؤيد سياسة اللاتسامح هذه تأييداً تاماً، ونسعى إلى تنفيذها على الصعيد الوطني.

ويبدو لنا أن لدينا هدفين من مكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. الهدف الأول هو حماية من كانوا ضحايا للاعتداء الجنسي من جانب حفظة السلام، مع الاعتراف بمسؤولية الأمم المتحدة عن سلوك حفظة السلام. ثانياً، علينا أن نعزز إجراءات الانضباط الإداري التي تتخذها المنظمة، إلى جانب دعم الملاحقة القضائية للمسؤولين عن تلك الأفعال من جانب الدول.

وفي إحاطتيهما الإعلاميتين، كان المتكلمان على حق تماماً حين قالا إن عمليات حفظ السلام تتكون بالدرجة الأولى من رجال ونساء يتصفون بالتفاني والكفاءة والضمير الحي، وإن كان ينبغي ألا تلقي أوجه القصور من جانب البعض بظلالها على بعثات حفظ السلام عموماً، إلا أنه يجب أن تعاقب أوجه القصور تلك وأن تطبق سياسة وقائية.

لقد تحقق الكثير منذ نُشِر تقرير الأمير زيد. وكما أشار المتكلمان، ما زال هناك عمل كثير. ونعتقد أن الاستراتيجية التي سيتم بلورها يجب أن ترتكز على عدد من الأولويات. أولاً، يجب أن نركز جهودنا على حالات الاعتداء الجنسي الأكثر فداحة، أي تلك التي تشمل الميل الجنسي إلى الأطفال والاغتصاب والعنف والاتجار في البشر. وهذا النهج يتطلب تمييزاً بين مختلف أنواع المخالفات.

والأولوية الثانية ينبغي أن تعطى لتوسيع مفهوم الحماية والمساعدة لمن يتقدمون بشكاوى. وقد نرغب بوضوح، مثلاً، في تضمين نساء في الأفرقة المكلفة بالتحقيق في الشكاوى. أما بالنسبة للمساعدة التي سيتم تقديمها، فقد يتخذ العون شكل الرعاية في معظم الحالات، عوضاً عن المساعدة المالية.

أما في ما يتعلق بتمويل هذه التدابير فينبغي الالتفات إلى فكرة إنشاء صندوق استئماني طوعي للضحايا.

وأخيرا، في ما يتعلق بإنشاء آليات لتقصي الحقائق – وهي فكرة يؤيدها وفدي تأييدا تاما – يجب علينا أن نكفل بأن نوضح وندمج بفعالية إجراءات لأي استيضاح إداري، وهي مسألة تتوقف على المنظمة، مع الإجراءات القضائية التي تقع حتما ضمن اختصاص الدول.

في الختام أود أن أعود إلى شيء ذكره آنفا السيد جان – ماري غينو. وإن كنت قد فهمته بصورة صحيحة فقد قال – وعلى أية حال، هذا هو اعتقادي الراسخ أيضا – إننا في هذه المسألة نتطلب الحزم من جانب الأمانة العامة ولا يمكن أن يكون هناك إرجاء في العملية؛ ولا بد من وجود التزام تام من جانب الدول الأعضاء. إن تلك المتطلبات لا مندوحة منها بسبب ما علينا من واجب أخلاقي جماعي تجاه الضحايا؛ وللحفاظ على صورة المنظمة؛ وضمان صون السلم والأمن الدوليين الذي هو لب رسالة منظمتنا والمهمة الرئيسية التي تواجه المجلس.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أتقدم بخالص الشكر للسيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على إحاطته الإعلامية. أود أن أشكر أيضا الأمير زيد المستشار الخاص المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، من جانب أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، على تقريره. إن إحاطتيهما الإعلاميتين مكنتا مجلس الأمن من فهم الحالة بصورة أفضل. ومن المهم جدا بالنسبة لنا أن ننظر في هذه المسألة.

لقد عمّقت جميع الأطراف في السنوات الأخيرة فهمها للدور الإيجابي الذي تؤديه عمليات حفظ السلام. وزادت جميع الأطراف من مداخلاتها. ولكن في الوقت ذاته كانت هناك سلسلة من الأحداث تورط فيها بعض أفراد حفظ السلام في الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وهذا ليس صدمة لنا فحسب وإنما أيضا وصمة عار لعمليات حفظ السلام.

وعلى غرار الآخرين، تشعر الصين بقلق عميق إزاء هذا. وإذا لم نجد حلا ملائما ومستفيضا لهذه المشكلة فإنها ستقوض بدون شك عمليات حفظ السلام القائمة، كما ستقيد بصورة خطيرة نشر عمليات جديدة لحفظ السلام في المستقبل.

في الأعوام الماضية ناقشت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هذه المسألة

ووضعت مجموعة من التدابير والمقترحات التصحيحية، بما في ذلك إجراء التحقيقات ومعاقبة المشتبه في ارتكابهم هذه الأعمال وتنقيح مدونة قواعد السلوك والأحكام القانونية، فضلا عن تعزيز تدريب أفراد حفظ السلام قبل نشرهم وكذلك تعزيز الحملات التثقيفية.

لقد أحاطت الصين علما بحقيقة تنفيذ معظم تلك المقترحات وأنه تم تحقيق النتائج الأولية في القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد حفظ السلام ومنعهما.

إن الصين تؤيد تأييدا حازما المقترحات التي قدمها الأمير زيد، المستشار الخاص للأمين العام، لا سيما بشأن التوصية بأن على الأمم المتحدة أن ترسم وتنفذ سياسة عدم التسامح المطلق في ما يتصل بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام.

والخطوة التالية ينبغي أن تتمثل في التركيز على منع مرتكبي هذه الأعمال والرد عليهم وإنزال العقوبة الشديدة بحقهم. وفي الوقت ذاته، إننا بحاجة إلى صياغة تدابير فعالة بشأن مساعدة الضحايا، وتنقيح نموذج مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات، والعمل على تحسين المرافق الترفيهية المتاحة لحفظة السلام.

هناك مثل صيني قديم مفاده أن شقا واحدا لا يمكن أن يطمس روعة الحجر الكريم. وبالمقارنة بكل الجهود والمساهمات التي قدمها فريق حفظ السلام بأسره، لم تشارك غير قلة قليلة من الأشخاص في هذا السلوك المشين. وتعتقد الصين اعتقادا راسخا أنه بفضل الجهود المشتركة من جانب الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وجميع الأطراف المهتمة، سيجري حسم هذه المشكلة. وستواصل الصين بذل الجهود الإيجابية في ذلك الصدد.

السيد دنيسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على التمسك بمعايير السلوك الأخلاقية كافة لجميع فئات أفراد حفظ السلام في الأمم المتحدة. وهذه المسألة جديرة بأن توليها المنظمة والدول الأعضاء فيها اهتمامها المستمر. واليوم عندما نجد أنشطة حفظ السلام تستخدم بصورة متزايدة لقياس فعالية الأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن الدوليين، لا يسعنا أن نسمح للسمعة الطيبة التي يتحلى بها حفظة السلام بأن تشوهها أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ونعتقد أنه لا بد للأمم المتحدة من أن تتخذ إجراءات شاملة وقوية لمكافحة هذا الوباء.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لوكيل الأمين العام، السيد غينو وإلى الأمانة العامة بأسرها على التقرير المقدم إلينا اليوم والذي نرى أنه يقدم حقا صورة شاملة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمستشار الأمين العام، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة، الأمير زيد الحسين، على مساهمته في وضع سياسة ”عدم التسامح المطلق“ تجاه الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وأرحب أيضا بالجهود التي تبذلها في ذلك الصدد الجمعية العامة واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ونحن على استعداد للمشاركة بنشاط في ذلك العمل. وسنكون مهتمين بأن نرى نتائج عمل الخبراء القانونيين في ما يتعلق بمسألة نادرا ما بُحِثت، ألا وهي القضاء على الإفلات من العقاب في صفوف الموظفين المدنيين في بعثات حفظ السلام.

وفي رأينا أن المهام العصيبة المتمثلة في القضاء على حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام ستنطوي على الخطوات التالية.

تقتضي الخطوة الأولى المواءمة بين قواعد السلوك الحالية لحفظة السلام وتوضيحها بأجلى الصور وبشكل متاح

بحيث تصبح جزءا هاما من التدريب الذي يتلقاه موظفو حفظ السلام.

ثانيا ينبغي وضع نظام للتفاعل بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات والدول المضيفة كل ضمن اختصاصه. وتحقيق النجاح في هذا المجال لا يكمن فقط في إعادة توزيع المسؤوليات بين المشاركين في عمل حفظ السلام بل أيضا في إنشاء قنوات للتفاعل فيما بينهم.

والخطوة الثالثة تتضمن إنشاء آلية فعالة وشفافة قدر الإمكان لضمان المساءلة فيما يتعلق بالتحقيقات التي تُجرى والتدابير التي تُتخذ. ونعتقد أن جميع تلك التدابير لا بد وأن تحظى بالاهتمام الشديد بحيث يتسنى لها أن تكون فعالة في الأجل الطويل.

وبوسع مجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدور هام في مكافحة الجرائم الجنسية. ويجب أن يتمثل دور هذه الهيئة أولا وأخيرا في رسم تفويضات بعثات حفظ السلام بعناية كبيرة ووضع آلية للرقابة السياسية يمكن الركون إليها في عملية التنفيذ. أما كتائب حفظ السلام فيجب أن تتلقى تعليمات واضحة فيما يتعلق بالأعمال المسموح لها القيام بها، وأن تكون عمليات التحضير وأعداد أفرادها متمشية مع مهامها. ونحن أيضا نعتقد أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية أفضل لتنظيم الأنشطة الترفيهية والترويحية للكتائب المشاركة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الأهم هو ترشيد تنظيم أوقات حفظة السلام أثناء العمل. وقد يكون من المفيد أن نتذكر القول القديم لدى الجيش وهو أن عقل الجندي العاطل عن العمل هو ورشة عمل للشيطان.

نانا إفاه – أبينتينغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن التقدير لوكيل الأمين العام جان – ماري غينو ولسمو الأمير الملكي زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن والمستشار الخاص للأمين العام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الرصينتين والجامعتين.

لا شك في أن عمليات حفظ السلام هي الشهادة الملموسة على أعمال الأمم المتحدة التي تقوم بها تنفيذا لأهم مسؤولياتها، وهي صون السلم والأمن الدوليين. إن الخدمات المميزة لذوي الخوذ الزرق، التي أعطت العون والأمل لضحايا الصراعات المحرومين على مر الأعوام، قد قوبلت بالتهليل الواسع النطاق. وللأسف، فإن هذه الصفوة التي تحسد على سمعتها، قد تلطخت مؤخرا، ولو جزئيا، بسلوك مشين في الآونة الأخيرة، وتمثل بصفة خاصة في أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي ارتكبتها حفنة من الأفراد الضالين وغير المنضبطين.

إن الإدانة الواسعة لمثل تلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب المجتمع الدولي، والإجراءات الإصلاحية التي بادر إليها الأمين العام فورا، وحظيت بدعم الدول الأعضاء، ساعدت في استعادة مصداقية المنظمة.

ويستمد وفدي التشجيع من الجدية المستمرة التي تميزت بها مساعي الأمم المتحدة لكبح هذا الخطر، وخصوصا الدور الذي يؤديه مكتب المراقبة الداخلية، الذي أجرى تحقيقات في ٢٧٨ ادعاء بحالات استغلال جنسي واعتداء جنسي في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. إن إنشاء أفرقة السلوك والانضباط المكلفة، من بين مهمات أخرى، برصد حالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ومعالجتها هي مبادرة قيمة أخرى. وتعمل تلك الأفرقة حتى الآن في ٨ بعثات. وتمثل تلك التدابير تعبيرا حقيقيا عن تصميم المنظمة المعلن لضمان تحقيق شعارها، الذي طالما رددته، وهو عدم التسامح إطلاقا حيال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ولا يمكن

تجاهل الجهود الدؤوبة التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات في هذا المجال.

ومع أنه يمكننا أن نفترض تحقيق بعض التقدم، إلا أن التقييم الموضوعي لتلك التدابير لا يمكن القيام به بدون توفير البيانات عن الحالات المبلغ عنها قبل تنفيذ تلك التدابير وبعدها. ولذلك نطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم الإحصاءات اللازمة إلى الدول الأعضاء من أجل استعراضها. وفي أية حال، يتوقع وفدي بأن يشير أي تقرير سيصدر إلى انخفاض المخالفات. ونبني تفاؤلنا هذا على أنه إذا وقعت زيادة في الحالات المبلغ عنها، فإن ذلك سينظر إليه بإيجابية على أنه نابع من تعميق الوعي، وهو الذي ساهم حتى الآن في كسر حاجز الصمت.

وبينما نرحب مرة أخرى بالانتشار الأولي لأفرقة السلوك والانضباط في ثماني بعثات، فمن المهم معرفة الأسباب التي دعت إلى ذلك القرار. ونأمل أن يتم انتشارها في البعثات العشر الأخرى، لأن تأخير هذا الانتشار قد يولد الانتقادات لما يبدو كإجراء انتقائي.

إن وفدي يرى بصدق أن السعي إلى حل شامل لمشكلة الاعتداءات يمكن تسهيلها من خلال توفير تسهيلات الرعاية والترفيه للقوات. والأمانة العامة، إذ كلفت البلدان المساهمة بقوات بالمسؤولية عن ذلك، يتعين عليها أن ترد المبالغ المستحقة عن مشاركتها في عمليات حفظ السلام لكي تتمكن من بناء المرافق الخاصة بالرعاية والترفيه.

ويرتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين قضية المرأة والسلام والتنمية بصفة عامة، وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا الصدد، فإن الاستخدام الفعال للخبرات المتوفرة في ميدان نوع الجنس ستساعد إلى حد كبير في تعميق فهم المجتمعات والشعوب التي تقدم لها عمليات السلام المساعدات اللازمة. ولذلك، فإن التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ضرورة لا غنى عنها.

وفي الختام، فإن غانا، بوصفها بلدا رئيسيا في المساهمة بقوات، تدعم بدون تحفظ التدابير المتخذة للقضاء على المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان من خلال الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية، لأن الشرف العظيم الذي نالته البلدان المساهمة بقوات بالجهد والعناء، لا ينبغي أن يلطخه سوء التصرف لقلة من الأفراد.

السيد أوكيو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، يود وفدي أن يشكركم على عقد هذه الجلسة التي ستمكننا من مواصلة التفكير في مسألة حيوية لها علاقة بصورة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، الذي أظهر بيانه في هذا الصباح أهمية الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام في مكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية. وبطبيعة الحال، نود أن نتقدم بالشكر إلى سمو الأمير زيد الحسين، المستشار الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية التي قدمت لنا آخر المعلومات، وعرضت التطورات الإيجابية في تنفيذ مضمون تقريره.

نستطيع القول بدون خشية الوقوع في خطأ من خلال عمليات حفظ السلام التي نجحت حتى الآن على نحو لا يمكن إنكاره، في ضوء العدد المتزايد للبلدان التي خرجت من حالات الصراع، إن مجلس الأمن يقدم صورة إيجابية عن أعماله في مجال حفظ السلام. وخلال اجتماع القمة المنعقد في أيلول/سبتمبر، أكّد الزعماء من مختلف أنحاء العالم، وهم يعون جيدا أهمية تلك الحقيقة، على أن حفظ السلام هو في صميم أنشطة الأمم المتحدة، وأنه ينبغي للمنظمة أن ترقى إلى مستوى التحديات في هذا المجال. وأعربوا أيضا عن قلقهم بسبب حدوث أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداءات

الجنسية. وهذا الموضوع الأخير، وهو موضوع مناقشة اليوم، على درجة من الأهمية بحيث أن واجب تعميق الوعي بمثل ذلك السلوك المنحرف، وتقديم المساعدة إلى من يتعرضون له، دفع إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين مختلف هيئات الأمم المتحدة.

وإذا كان من الممكن أن نتوقع خيرا من ذلك، فإنه لن يأتي من معرفة أية هيئة قامت بعمل أفضل، بل كيف نتمكن معا من الإسهام في كبح هذه الآفة. وكيف يمكننا ألا نعمل بشكل جماعي بشأن تلك الأعمال المشينة؟

لقد قال الأمير زيد في تقريره،

”تشير حقائق البغاء وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي في سياق حفظ السلام إلى الانزعاج البالغ لدى الكثيرين نظرا لأن الأمم المتحدة مكلفة بدخول المجتمعات المحطمة لمساعدتها، وليس لخيانة الثقة التي يمنحها إياها السكان المحليون. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة لا ينبغي لها على أي حال أن تزيد من معاناة قطاعات السكان الضعيفة، التي كثيرا ما تكون الحروب أو الصراعات الأهلية قد مزقتها“ (A/59/710، الفقرة ٦)

إن المثال من جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي كثيرا ما أشير إليه اليوم، يدل على الحد الذي يمكن أن تصل إليه تلك الجرائم البشعة. فقد تم اغتصاب فتيات صغيرات ثم وضعن في وضع اتكالي مقابل القليل من النقود والطعام، وتم دفعهن بعد ذلك إلى البغاء والانحطاط.

ويعتقد وفدي أنه لا يمكن تبرير السلوك المنحرف في عمليات حفظ السلام، وهو، بالمناسبة، ليس جديدا، واتساع نطاقه الحالي لا يمكن إلا أن يسبب الصدمة والسخط. إن الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية، وهو موضوع مناقشة اليوم، يتناقض مع قيم حفظ السلام، كما أكد العديد من الوفود. وتلك القيم هي إنقاذ الحياة البشرية والتخفيف من معاناة الناس في البلدان التي تدور فيها الصراعات.

ولذلك، يجب أن نكون أكثر حزما في نهجنا لتخليص عمليات حفظ السلام من هذه الحالة الصعبة والمشينة، لأن السكوت يقود إلى اللوم من جانب الجمهور، بينما الهدف الأساسي هو إنقاذ حياة الناس وليس تدميرها. وبالتالي، أود أن أشيد بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لدى البلدان المساهمة بقوات لتنفيذ مضمون تقرير الإبراهيمي من أجل تصحيح هذه الحالات.

والتوصيات الواردة في تقرير الأمير زيد، ويجري تنفيذها من قبل إدارة عمليات حفظ السلام، توفر لنا إطارا فعالا، لأنها تقدم حلا شاملا لمشكلة مستعصية. ولذلك نشجع على الاستمرار في هذه الجهود، بما فيها تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا وسياسة عدم التهاون مطلقا، اللتين أشار إليهما رئيس ديوان الأمين العام بالأمس. وفي هذا الالتزام شرف لمؤسستنا.

ويرى وفدي أن سياسة عدم التسامح مطلقا تتطلب اتخاذ تدابير عملية تشترك فيها الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات والمجتمعات السكانية المعنية. ونؤيد الأحكام التنظيمية التي سبق اعتمادها أو يجري الآن إعدادها بشأن مدونات السلوك. وفي هذا الصدد، نرى من الإيجابي إدماج الأحكام الواردة في نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13) في الاتفاقات القانونية المتعلقة بالخبراء الموفدين في بعثات، وفي الاتفاقات التي سبق إبرامها مع البلدان المساهمة بقوات.

بيد أن اعتماد التدابير شيء وتنفيذها شيء آخر. ويتجلى هنا بوضوح دور التدريب. ومن دواعي سرورنا أن نحيط علما بأن تقرير الأمين العام (A/60/640/Add.1) يشير إلى أحكام يجري تنفيذها أو صياغتها للتعويض عن بعض أوجه القصور. ونحيط علما مع الاهتمام كذلك بتعميم

وحـدة التـدريب الموحـدة، والجـزء الأول منـها مكـرس للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، على الدول الأعضاء منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ويقـول الأمـير زيـد في توصـياته، وهـو محـق تمامـا فيمـا يقـول، إنـه لا بـد مـن كـسر هـذا الـصمت المـشوب بالـذنب. ولهـذا الـسبب نـصر علـى مـا يلـي. يجـب تـدريب المجتمعـات المعنيـة وتثقيفهـا، لأنهـا يجـب أن تعـي مـا لهـا مـن حقوق، بما فيها حق تقـديم الـشكاوى فيمـا يتعلـق بالإسـاءات التي تتعرض لها. وفي هذا الصدد، يجب أن تنفذ بعثـات حفـظ السلام توجيهات الإدارة وأن تكون قابلة للمساءلة. ولا بـد مـن تـدريب القيـادات المدنيـة والعسكرية لمختلـف الوحـدات وتثقيف هذه القيادات لكفالة عدم إخفـاء الاسـتغلال الجنسي والاعتداء الجنسي أو التسامح معهما. إذ يجب أن تكـون هـذه القيادات، وهـي نفسها ليـست بمنـأى عـن الـشك، قـادرة علـى تطبيـق سياسـة الأمـم المتحـدة بعـدم التـسامح مطلقـا وكفالـة تنفيـذها. ويجـب إنـشاء آليـات للرقابـة، بمـا في ذلـك آليـات داخل هذه القيادات، لكسر الـصمت علـى كافـة المستويات. ويمكـن أن يمتـد دور الإدارة ذاتهـا فيمـا يتعلـق بجمـع وإدارة البيانات عن إدارة الإجراءات التأديبية وتعـديل الـسياسات إلى إنشاء نظام للإنذار المبكر.

وسياسـة عـدم التـسامح مطلقـا تعـني العثـور علـى المـذنبين وتحديـدهم وتوقيـع العقـاب المناسـب. ويجـب أن تـستخدم جميـع الوسـائل الحديثـة لهـذا الغـرض. فمـن يطلـق عليهم أطفال حفظ السلام لا يجب أن يظلوا دون آبـاء. كمـا أنه سيكون مـن المستصوب للغايـة لـو أن جميـع المـشتركين في عمليات حفـظ الـسلام اتفقـوا طوعـا علـى الخـضوع لأحـدث اختبـارات تحديـد الهويـة. وبـذلك يمكـن التحقـق بـسهولة مـن الأدلـة علـى الاغتـصاب، واقتفـاء أثـر الآبـاء الـذين لا يعلمـون أبوتهم.

وفي هذا الصدد، يجب أن تكـون الاتفاقـات القانونيـة المبرمـة مـع البلـدان المـساهمة بقـوات صـريحة بمـا فيـه الكفايـة. ولا بد من إيجاد آلية لكفالة معاقبة المذنبين بالفعـل في بلـدانهم الأصـلية. كمـا يجـب أن نـصمم آليـة لـتمكين الـضحايا مـن التماس العدالة، فهي ليست دائمـا واضـحة في بعـض الحـالات التي قـد يعـاني فيهـا الأفـراد المعنيـون مـن الأميّة. وحـين يعجـز الأفراد عـن التـصرف مـن تلقـاء ذاتهـم بـسبب الجهـل أو مخافـة الانتقام فينبغي إقامة آلية محددة لذلك.

ولا أملـك أن أختـتم بـدون الإعـراب عـن تقـدير مـستحق لجميـع الرجـال والنـساء الـذين يـضحون بحيـاتهم في خدمة السلام. ومن حسن الطالع أنه من بين الرجال والنساء الذين يخدمون السلام، يوجد أنـاس شـرفاء لا يمكـن أن يـشوه جـدارتهم سـلوك مـذنب مـن عناصـر تفتقـر إلى الانـضباط. وهؤلاء الشرفاء من الرجال والنـساء، الـذين يـشكلون الغالبيـة العظمى، يستحقون منا التقـدير والاحتـرام. فبـدون التـزامهم، لن يتسنى لنا الاضطلاع بأعمالنا في خدمة السلام.

ويؤكـد وفـدي مجـددا دعمـه القـوي لعمليـات حفـظ الـسلام الـتي تـشكل، بالنـسبة لأفريقيـا خاصـة، أداة للتعـاون الدولي في حالات الأزمات المسلحة.

الـسير إمـير جـونز بـاري (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أنـضم إلى الآخـرين في التـشديد علـى أهمية المسألة التي نناقشها اليوم. فلا بد من أن تؤخذ ادعـاءات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي مأخذ الجد البـالغ. فهـي ذات صلة مباشرة بسير العمليات التي يأذن بها مجلس الأمـن، وهـي تقـوض العمـل الـضروري الجـاري الاضـطلاع بـه في مجـالات حفـظ الـسلام. كمـا أنهـا تـؤثر في الـصورة الأوسـع نطاقا للأمم المتحدة وفي مصداقيتها. وأرى أنها تصور الـسبب في أن علينـا مـا يـصفه الآخـرون بـالتزام، أو فـرض أخلاقـي، بمتابعـة هـذه المـسائل بقـوة في جميـع الأجهـزة ذات الـصلة في

منظومة الأمم المتحدة ومعالجة جميع جوانب المشكلة من خلال سياسات شاملة، بما في ذلك، وهذا أمر حيوي، تقديم الدعم للضحايا.

وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من صباح اليوم.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تسليمي بالدور الحيوي الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عقود في جلب السلام والاستقرار للبلدان الخارجة من حروب. وتسلم المملكة المتحدة كذلك بأن الغالبية العظمى من النساء والرجال الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تفعل ذلك بأقصى قدر من المقدرة المهنية والتفاني، بل وتجود للأسف في بعض الحالات بأرواحها.

وتشترك المملكة المتحدة في الشعور بالقلق العميق بسبب ادعاءات إساءة السلوك الجنسي من قبل أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥. وندين بأشد لهجة جميع أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، بغض النظر عن مرتكبها أو مكان ارتكابها. ومن ثم فنحن يؤيد بقوة الإجراء الذي اتخذه الأمين العام بتطبيق نهجه في عدم التسامح مطلقا في جميع بعثات الأمم المتحدة.

ويترتب على ذلك أننا نرحب بالتقرير الشامل (A/59/710) عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي يتضمن توصيات مفصلة عن التعامل مع هذه المسألة ويؤكد من جديد أهمية اتخاذ إجراء عاجل بشأن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وأريد أن أعرب عن تقدير خاص للسفير زيد لعمله الدؤوب والمتفاني. ولا بد لنا من أن نتضافر جميعا لنتأكد من أن التوصيات الواردة في تقريره تنفذ تنفيذا كاملا وبشكل سليم. وسيتمثل المحك فيما إذا كان يجري إحراز تقدم فعلي على أرض الواقع كما يجري ذلك في نطاق اللجنة.

وبناء على ما استمعنا إليه من وكيل الأمين العام، من الواضح أن شيئا من التقدم يجري إحرازه. وتعزى هذه الحقيقة إلى حد كبير لقيادته الشخصية في التصدي علانية لهذه المشكلة الحادة ومحاولة التأكد من تطبيق سياسات شاملة للتصدي لجميع جوانب الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ونرحب خاصة بأنه تم الآن تطبيق معايير موحدة على جميع الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تتعاقد معهم الأمم المتحدة. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لإنجاز مشروع مذكرة تفاهم نموذجية، ونرجو أن تتمكن الجمعية العامة من اعتمادها قبل نهاية دورتها الستين.

علاوة على ذلك، نعرب عن ترحيبنا بالتقدم الذي أحرز في مجال التدريب، ولا سيما في وحدة الاستغلال والاعتداء الجنسي الإلزامية التي تم إدخالها الآن، وبالتقدم فيما يتعلق بالرفاه والترفيه، وهو عنصر لا غنى عنه للتحقق من أن الجنود يسلكون بالفعل سلوكا حسنا في الميدان.

ومع أن هناك بعض التقدم في معالجة هذه المسألة الصعبة والحساسة، لا يزال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي يمثلان مشكلة كبيرة في كثير من البعثات. ويلزم أن تفعل كل من إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات ما هو أكثر بكثير لتنفيذ القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام في دورتها لعام ٢٠٠٥ لتنفيذ سياسة الأمين العام في عدم التسامح مطلقا.

ولأكن واضحا: هناك مسؤولية مشتركة بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة والممثل الخاص، بغض النظر عمن يكون، في الميدان، والبلدان المساهمة بقوات

خاصـة، لكفالـة معالجتنـا لهـذه المـشكلة واستئـصالنا إياهـا. فإخفاقنا في ذلك لن يؤدي إلى ما هـو أقـل مـن تعـريض نجـاح البعثات، بـل وعمليـات الأمـم المتحـدة لحفـظ الـسلام برمتـها، للخطر.

والحالـة أيضا هـي أن التعمـيم الواسـع النطاق لمراعـاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والـبرامج علـى المستويين الوطني والدولي عامل حاسم أيضا في منع الاستغلال الجنسي والاعتـداء الجنـسي. لـذلك يجـب علينـا أن نعطـي القـرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حقه، ضامنين أن تكون النساء مـشاركات مشاركة تامة ومتساوية في عمليات الـسلام وأن نـساعد علـى نحـو أفـضل، عـن طريـق ذلـك، في إحـلال الـسلام المستدام. والمملكـة المتحـدة، مـن جانبـها، عملـت، منـذ نـشر التقريـر الـشامل (A/59/710)، مـع الأمانـة العامـة والبلـدان المـساهمة بقـوات كـبيرة، حـسب الاقتـضاء، لـضمان تنفيـذ كـل التوصيات.

والمملكة المتحدة تبحث علـى نحـو منـتظم عـن فـرص لـضمان تـضمين نـص ضـد الاسـتغلال الجنـسي والاعتـداء الجنسي في قرارات مجلس الأمـن، وفي ولايـات حفـظ الـسلام وفي تقارير كـل مـن الأمـم المتحـدة ومنظمـات دوليـة أخـرى. ومـن جانبنـا تـوفر وزارة الـدفاع في لنـدن التـدريب بـشأن مـسائل الجـنس وحمايـة الأطفـال وحقـوق الإنـسان لجميـع الأفـراد العـسكريين في المملكـة المتحـدة الـذين ينخرطـون في حفـظ الـسلام أو بعثـات مماثلـة عـبر البحـار. وأوصـي الـزملاء بـذلك بوصـفه خطـوة ضـرورية باعتبـاره جـزءا مـن تـشاطر المعلومات ووضع المسؤولية في المكان الصحيح. ووطنيـا نقـوم أيضا طبعـا بـإجراءات في الحـالات الـتي يُـزعَم فيهـا أن فرقنـا العسكرية متورطة في أي سوء سلوك؛ والمحك هـو كيـف تـتم متابعة ومعالجة هذه الحالات.

وبالإضـافة إلى التأييـد المقـدم فعـلا للأمانـة العامـة ولإدارة عمليـات حفـظ الـسلام نرمـي، في الـدورة القادمـة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، إلى تـشجيع دول أعضاء أخرى على تأييد إنشاء وحدات تكون معنية بالـسلوك والتأديب بوصفها قدرة متوفرة وقتا كاملا على هـذا الهـدف. ومـن شـأن ذلـك أن يضمن أن يكـون للعمـل الـذي تقـوم بـه هذه الوحدات أثر طويل الأمد في الحالة. ونـشجع أيضا علـى إقـرار اللجنـة الخاصـة لمـشاركة البلـدان المـساهمة بقـوات في إجـراء التحقيقـات لـضمان أن تكـون أي بيانـات تم جمعهـا مقبولـة في المحكمـة الجنائيـة الوطنيـة. ونتطلـع قـدما إلى تلقـي استراتيجية الأمين العـام الـشاملة لمساعدة ضـحايا الاسـتغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

دعـوني أختـتم بـأن أديـن مـرة أخـرى كـل أعمـال الاسـتغلال والاعتـداء الجنـسيين وبـأن أؤكـد علـى تـصميم المملكة المتحدة على رؤية المسائل وقد عولجت ومشكلة سوء الـسلوك الجنسي وقـد أزيلـت بجميـع أشكالها. وآمـل في أن تقوي مناقشة اليوم التصميم المشترك من جانب أجهـزة الأمـم المتحدة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات على تخليص بعثـات حفـظ الـسلام التابعـة للأمـم المتحـدة مـن هـذا الوبـاء. ولكن ينبغي أن نكـون مـدركين أننـا نقـف، كمـا قـال وكيـل الأمـين العـام، عنـد بدايـة برنـامج للتغـيير المنـتظم والمـستمر. ولذلك ما يزال قـدر كـبير مـن العمـل يتعين القيـام بـه. وتقـع علـى كاهلنـا مـسؤولية أخلاقيـة عـن القيـام بمـا يلـزم القيـام بـه لإنجاز ذلك.

السيدة بابادوبولو (اليونان) (تكلمـت بالانكليزيـة): أود أيضا أن أشكر السيد غوينو على إحاطته الإعلاميـة اليـوم وأن أعرب عن تقديرنا للأمير زيـد الحـسين علـى عملـه الـذي لا يكل لتناول وحل مسألة من الواضح أنها مبعـث قلـق كـبير لـدى جميعنـا – مـسألة لهـا أثـر لا ينكـر في مـصداقية وفعاليـة جهود حفظ السلام للأمم المتحدة في مجموعها.

وتؤيـد اليونـان البيـان الـذي ستلقيه بعـد وقـت قـصير الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي.

تشكل عمليات حفظ السلام الوسيلة الأشد فعالية والأكثر نجاحا لمعالجة حالات تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وفي هـذا الصدد يؤدي جميع الأفراد المنخرطين في هـذه العمليات دورا قيما وهم يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة ويعرضـون حياتهم للخطر. إنهم يقومون بعمل لافت حقا للنظر، وهم يستحقون احترامنا وعميق امتناننا.

ولكن مما يبعث على الأسف أن السلوك غير المقبول من جانب أفراد معينين ضمن عمليات حفظ السلام يهدد بتلطيخ الاسم والصورة اللذين يسمحان للأمم المتحدة بالعمل إلى حد كبير من الفعالية في بلدان مزقتها الحروب وبجلب السلام والاستقرار للملايين في أرجاء العالم. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحافظ على مصداقيتها وسلطتها المعنوية الضروريتين لتنفيذ مهمتها في مجتمعات تعاني فعلا من الضعف ويجرحها جرحا عميقا اضطراب ووحشية الحرب إلا بتلبية أعلى معايير السلوك الأخلاقي.

واليونان تدين بأقوى العبارات كل أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وهي الأعمال التي يقترفها أفراد حفظ السلام العسكريون والمدنيون التابعون للأمم المتحدة، وتكرر مرة أخرى ذكر تأييدها القوي لسياسة عدم التسامح التي تتبعها الأمم المتحدة في هذه الحالات.

وفي هذا الصدد ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل كل جهد من أجل القيام، إلى حد أبعد، بتحديد هوية أنماط الاعتداء، وبتسجيل الحوادث والتبليغ عنها ومن أجل إقامة العدالة. وسوء سلوك القليلين ينبغي ألا ينال من إسهامات الكثيرين. بيد أن الأمم المتحدة لن ترسل رسالة تفيد بأنها لا تتسامح مع ذلك السلوك ولا تتغاضى عنه إلا حينما توضع استراتيجيات الاستجابة المساءلة والشفافة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ولحماية السكان المحليين منهما.

ونود أن نؤكد على أهمية تعزيز معايير التأديب والسلوك العليا المناسبة لعملية من عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. برامج التدريب لأفراد حفظ السلام الجدد — بما في ذلك التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون حقوق الأطفال، مع الإشارة المحددة إلى حماية الأطفال والنساء — يجب أن توضح أن سياسة عدم التسامح فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين سيجري إنفاذها التام. وبالإضافة إلى ذلك، ابتغاء الوفاء بهذه المعايير يجب علينا أن نوجد ثقافة ترفض وتعاقب هذا السلوك البغيض على كل مستوى، من القيادة العسكرية والمدنية العليا وحتى مستوى الأفراد من حفظة السلام.

والتعاون الوثيق بين البلدان المساهمة بقوات ومكتب المراقبة الداخلية في إجراء التحقيقات ضروري في مكافحة الإفلات من العقاب من أجل ضمان أن تكون أي بيِّنة قد تم جمعها مقبولة في الولاية القضائية الوطنية ذات الصلة. ومن بالغ الأهمية أيضا أن تسند إلى المدراء والقادة المسؤولية عن إيجاد وصون بيئة تمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين وأن توجه إليهم التوجيهات بوضوح بتيسير التحقيقات وأن يكونوا مساءلين عن إخفاقاتهم في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، مما لا غنى عنه ألا يوجد إفلات من العقاب بالنسبة إلى أي فرد من الأفراد المشاركين في بعثات حفظ السلام الذين اقترفوا مخالفات جنائية، ومنهم موظفو وخبراء الأمم المتحدة وهم يشاركون في بعثة، واضعين نصب أعينهم مبدأ وجوب تطبيق نفس قواعد السلوك على جميع فئات أفراد حفظ السلام.

ونعتقد بأن مشروع مذكرة التفاهم النموذجية المنقحة الذي ستعتمده الجمعية العامة كأساس للمفاوضات مع البلدان المساهمة بقوات سيكون ذا قيمة في ضمان أن تكون الحكومات المساهمة بقوات واعية وعيا تاما بمسؤولياتها في هذا المجال، وأن تكون مساءلة عنها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن، كجزء من جهودها الكلية لتناول الاستغلال والاعتداء الجنسيين من قِبَل موظفيها والأفراد المتعلقين بها، أن تتوفر للمشتكين والضحايا إمكانية الوصول إلى الدعم الحسن التوقيت والفعال القائم على الرحمة، بما في ذلك الخدمات الطبية والنفسية والقانونية. وينبغي أن يعالج كل أصحاب الشكاوى والضحايا بإنسانية واحترام لكرامتهم وحقوق الإنسان التي يمتلكونها. ولضمان الإقرار بكل السياسات الجديدة وفهمها والتمسك بها وإنفاذها على نحو واسع النطاق ينبغي وضع وتنفيذ مبادئ إرشادية موحدة منطبقة على جميع أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

ومن غير المقبول أن يفترس أي شخص مرتبط ببعثة من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة — الأشخاص أنفسهم الذين يسند العالم إليهم مهمة حماية المدنيين من الأذى – النساء والأطفال أنفسهم الذين يلتمسون المساعدة منهم. بيد أن المشكلة لا يمكن حلها بين عشية وضحاها؛ ثمة حاجة إلى تناولها على أساس الأمد الطويل. وكلنا — الأمانة العامة والدول الأعضاء – بحاجة إلى إظهار الالتزام والتصميم وإلى اتخاذ التدابير الضرورية لمعاجلة المشكلة، في استجابتنا الفورية للحالات حينما تحدث وفي وضع استراتيجية شاملة لمكافحة واستئصال الظاهرة.

السيد بوريان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): أود في المقام الأول أن أضم صوتي إلى الزملاء الآخرين في شكر وكيل الأمين العام جان – ماري غوينو والأمير زيد الحسين، الممثل الدائم للأردن ومستشار الأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين. ونحن نثني عليهما على قيادتهما وعلى جهودهما التي لا تكل لتناول مشاكل الاستغلال الجنسي في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن الملاحظات الهامة التي قدمها اليوم الأمير زيد الحسين والسيد غوينو تؤكد أن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام مشكلة خطيرة يمكنها أن تلحق الضرر بسمعة ومصداقية الأمم المتحدة وعملياتها ويمكنها أن تعرقل القيام بولاياتها لتلك العمليات. ونوافق على أنه يلزم أن تولي جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة اهتماما عاجلا ومستمرا وأن تتخذ إجراء صارما بغية التصدي الفعال للمشكلة بكل تعقيدها. وبالتالي نرحب بهذه المبادرة التي اتخذتها رئاسة المجلس، والتي توفر لنا فرصة لمناقشة الموضوع اليوم. ونؤيد تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي سأقتصر على مجرد الإدلاء ببعض التعليقات.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد على أن سلوفاكيا تدين بشدة جميع أشكال سوء السلوك الجنسي الذي يرتكبه حفظة السلام. ونرى أنه لا يمكن تبرير تورط حفظة السلام، الذين كلفوا بحماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان وإساءة المعاملة، في أعمال من المفترض أن يساعدوا على إزالتها.

وفي هذا السياق، نؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في الاستراتيجية الشاملة لإزالة الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، التي أوضحها الأمير زيد (انظر A/59/710). كما نرحب بالاهتمام ذي الأولوية الذي ظلت توليه إدارة عمليات حفظ السلام للمجال المتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. وجهود مكتب خدمات المراقبة الداخلية وإدارة عمليات حفظ السلام، وخاصة جهود وحدة أفضل ممارسات حفظ السلام، أحرزت نتائج ايجابية. ومع ذلك، نوافق على أنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في ذلك المجال. وما زال التحقيق الكامل لمبدأ عدم التسامح إطلاقا في الميدان يشكل تحديا، وهو يشكل أولوية هامة.

ونعتبر أن إعداد سياسة شاملة للأمم المتحدة بشأن دعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين يشكل مسعى يحظى بأهمية قصوى. والتنفيذ العاجل لهذه السياسة في الميدان أمر لا غنى عنه لإحراز تقدم كبير في التصدي لهذه الظاهرة السلبية. ويشكل إنشاء وحدات للسلوك والانضباط في عمليات حفظ السلام خطوة هامة أخرى في الاتجاه الصحيح. ونقدر الإنجازات الايجابية في إعداد نموذج التحقيقات. ولكن ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لجعل التحقيقات عن الأفراد العسكريين أو المدنيين في الميدان تعمل بشكل كامل.

وتؤيد سلوفاكيا تأييدا كاملا إدماج ضباط التحقيق الوطنيين والمحاكم العسكرية في عمليات التحقيق. ونرى - وفي الواقع، نحن مقتنعون - بان تلك الخطوة ستزيد عدد التحقيقات في أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي استكملت وحوكمت. وتشكل مسائل مثل السلطة القانونية لفريق التحقيق التابع لمكتب خدمات المراقبة الداخلية، والاختلافات في أساليب التحقيق والقواعد الوطنية والشفافية تحديات يلزم التصدي لها على نحو مناسب. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى تقرير الخبراء القانونيين، الذي سيرسل إلى اللجنة السادسة قريبا، كما ابلغنا الأمير زيد.

ونحن نوافق بالتأكيد على أن المنع يشكل أفضل أداة لتفادي ارتكاب الجريمة وسوء السلوك. وينطبق ذلك أيضا على حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي ذلك السياق، نرى أنه لا بد أن يتلقى جميع حفظة السلام - العسكريين أو الشرطة أو المدنيين - التدريب المناسب على السلوك. وذلك أمر يهم بشكل خاص المدراء والقادة، الذين ينبغي أن ينتبهوا انتباها شديدا لسوء السلوك وأن يدركوا مسؤولياتهم تجاه هذه المسألة.

وسيكون من السذاجة توقع معالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة بين ليلة وضحاها. وينبغي أن نلتزم التزاما صارما بالمثابرة وبالتعزيز المستمر لمبدأ عدم التسامح إطلاقا مع سوء السلوك وعدم الإفلات من العقاب. وتوضح الإحاطات الإعلامية والمناقشات التي جرت اليوم تصميم الأمانة العامة والبلدان الأعضاء على التصدي للمشكلة بقوة متجددة. ونحن مقتنعون بأنه كلما أولينا المزيد من الاهتمام لهذه المشاكل، كلما نجحنا عما قريب في إزالة حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجب أن يكون ذلك هو هدفنا وأولويتنا على نحو مشترك.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالأسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة إلى عقد جلسة علنية لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة الخطيرة جدا التي تؤثر على المنظمة. كما أود أن أعرب عن تقديري للسيد غينو على المساعي الذي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأعرب عن الشكر أيضا للأمير زيد على إحاطته الإعلامية التي زودتنا بآخر المعلومات عن الجهود الرامية إلى إزالة تلك الجرائم ، منذ أيار/مايو ٢٠٠٥.

نؤمن بان من المناسب جدا أن ينظر مجلس الأمن في موضوع الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتمثل تلك الجرائم شذوذا عن روح الميثاق ونصه. وهي جرائم بعيدة عن الصميم الإنساني للمنظمة - وهو حماية حقوق الإنسان. وهي، في نهاية المطاف، تؤدي إلى تقويض شرعية عمليات حفظ السلام وثقة المجتمع الدولي بعمل النظام المتعدد الأطراف من أجل تحقيق السلام.

وكما قيل، لا بد لنا نحن، الدول الأعضاء، أن نتبع سياسة عدم التسامح إطلاقا مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وبغية إزالة تلك الجرائم، علينا أن ننفذ تدابير وقائية وأن نطبق عقوبة نموذجية من

خلال مراعاة الأصول القانونية. وبالتالي نرحب بجهود إدارة عمليات حفظ السلام لمنع أن يترسخ في إطار الأمم المتحدة ما سمي قبل أيام قليلة بثقافة التراخي، التي يمكن أن تفضي إلى سياسة الإفلات من العقاب.

وبالنسبة للتدابير الوقائية، يؤيد وفدي أن ترفق مع مذكرات التفاهم - وهي الاتفاقات التي تحكم مشاركة الدول الأعضاء في علميات حفظ السلام - مدونة لقواعد السلوك يجب على الموظفين مراعاتها. وتلك المدونة لقواعد السلوك ستمكن الدول - الحكومات، التي تتحمل المسؤولية في هذا المجال من المعرفة المسبقة الكاملة بالالتزامات الأخلاقية والقانونية المطلوبة من قواتها التي تشارك في عملية لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، ينبغي تكثيف عملية التدريب، إن أمكن، بغية كفالة تدريب جميع أفراد حفظ السلام. كما ينبغي توفير المعلومات والتدريب للقوات المتعددة الأطراف التي تأذن بها الأمم المتحدة في ما يتعلق باتفاقيات جنيف، واتفاقية مناهضة التعذيب والصكوك الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ووفقا لتقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/60/640 و Add.1)، أجريت في الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تحقيقات في الاتهامات بارتكاب ٢٦٤ فردا من أفراد حفظ السلام لأعمال متعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولكن أحدث الأرقام تبين أنه قد يكون هناك ما يصل إلى ٤٠٠ اتهام. وذلك يعني انه، خلال العامين الماضيين، لم تجر تحقيقات في ٢٥ في المائة تقريبا من الاتهامات. وقد يكون ذلك ناجما عن انعدام الموارد البشرية والمالية الوافية لإجراء التحقيقات.

والجانب الآخر للاستغلال والاعتداء الجنسيين هو تردد الضحايا أنفسهم في إدانة تلك الأعمال الإجرامية - وهو تردد قد يعزى إلى الجهل أو ربما إلى إجلالهم للسلطات الدولية.

وثمة نظام واحد يثبت فائدته ألا وهو إنشاء مكتب أمين المظالم لعمليات حفظ السلام يعمل في الميدان ويقدم تقاريره مباشرة إلى الدول لأعضاء عن أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين. علاوة على ذلك، من شأن أمين المظالم أن يكفل حصول المعلومات الصحيحة مباشرة في الميدان، والسماح للضحية وللمدعى عليه بتقديم روايتيهما عن الحادث. ومن شأن هذه الممارسة أن تزيد من تيسير عملية التحقيق ونظام الجزاءات.

وفي النصف الثاني من هذا العام، ذكر الأمين العام في تقريره أن إدارة عمليات حفظ السلام ستنشئ قاعدة بيانات عامة لتقفي أثر هذه الجرائم. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن قاعدة البيانات ينبغي أن تكون أوسع نطاقا مما ذكر في التقرير. إذ ينبغي لها عدم تحديد المتهم فحسب، وإنما توفير المعلومات عن المتهمين، فضلا عن المزاعم قيد التحقيق وأسباب عدم التحقيق في مزاعم أخرى.

يقال إن الأمم المتحدة ترسل قوات حفظ السلام لديها كي تعمل ما لا يريد أحد أن يعمله. والآن نحن نواجه شيئا من الارتباك، حيث أن بعض العناصر الخبيثة في عمليات حفظ السلام تعمل ما لا يريد أحد منها أن تعمله - أي إدامة الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وأختتم كلامي بالتشديد على أنه في التصدي لجرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين، يجب أن تتعاون الدول الأعضاء وأن تمارس سياسة عدم تحمل هذه الجرائم على الإطلاق. ولا بد من تشكيل هيئات تأديبية كي لا تفقد الأمم المتحدة مشروعيتها في نظر الرأي العام العالمي.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشدد على أنني أجد من المناسب للغاية

وجوب أن يتناول المجلس هذه المسألة الهامة على أساس منتظم.

إن آخر مرة استعرضنا فيها الاستغلال الجنسي ضمن جدول أعمالنا كانت خلال الرئاسة الدانمركية في أيار/مايو من العام الماضي. واليوم كما في أيار/مايو، تلقينا معلومات مستكملة من وكيل الأمين العام جان — ماري غينو والمستشار الخاص للأمين العام، السفير زيد. وأود أن أشكر كليهما على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا، وعلى آرائهما بشأن الوضع الراهن المتعلق بهذه المسألة وأفكارهما حيال كيفية المضي قدما.

وتؤيد الدانمرك تأييدا كاملا البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي اللذين ترتكبهما قوات حفظ السلام وموظفون آخرون تابعون للأمم المتحدة هي مسألة كنا نفضل جميعا ألا تكون قائمة. فهي غير مقبولة على الإطلاق وفقا لجميع المعايير الأخلاقية والأدبية، وتقوض سمعة الأمم المتحدة، وتخلف عواقب مدمرة على الضحايا. لذلك تصر الدانمرك على أن تتخذ الأمم المتحدة عددا من الخطوات الهامة لمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

إن تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ تضمن خطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونحن نرحب ترحيبا حارا بحقيقة أن أحد مجالات العمل الرئيسية هو التصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي اللذين يرتكبهما موظفو الأمم المتحدة والموظفون الملحقون بها وشركاؤهما. وبغية كفالة متابعة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بفعالية، فإننا – نحن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها – بحاجة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ومحاكمة المرتكبين الذين لا ينتهكون ثقتنا فحسب، وإنما ثقة أولئك الذين أرسلوا لمساعدتهم وحمايتهم. وسياسة عدم احتمال ذلك على الإطلاق يتعين تنفيذها.

لقد أجرت الدانمرك بالفعل دراسة عن كيفية توفير الحماية للنساء والفتيات ضد، على سبيل المثال، الاستغلال لجنسي والاعتداء الجنسي أثناء التخطيط للعمليات الدولية وإنجازها. وسوف تكفل الدراسة، في جملة أمور أخرى، أن ترد حماية النساء والفتيات في جميع الوثائق الأساسية لأية عملية بذاتها، وفي تثقيف القوات المسلحة الدانمركية.

ومن المهم للغاية أن يصاحب سياسة عدم التسامح على الإطلاق تنفيذ برامج تتعلق بالوعي والمساءلة. وينبغي لبرامج إثارة الوعي أن تركز على التدريب الذي يسبق القيام بالبعثة، والتدريب لدى الوصول إلى المنطقة التي تشغلها البعثة، والتدريب والوعي طوال مدة الانتشار. وينبغي لبرامج المساءلة ألا تستهدف فرادى الجنود أو الموظفين فحسب، وإنما الإدارة أيضا. وعلى جميع الموظفين بجميع مستوياتهم أن يدركوا أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لا يجري التسامح إزاءهما، وأن سوء التصرف ستجري المعاقبة عليه.

وإذا حققنا النجاح في ذلك الميدان واستطعنا أن نغير تلك الثقافة ومفهومها والذهنية المرتبطة بها بحيث لا يعود مقبولا أو مسموحا بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في المنظمة على أي مستوى، حينئذ لن تكون هناك حاجة إلى أفرقة للتحقيق، ولا حاجة إلى برامج لمساعدة الضحايا، ولا تقارير عن سوء تصرف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وإنني أقر بأن ذلك لن يحدث إلا في عالم كامل الأوصاف. لم نبلغ ذلك بعد ولكن فلنعمل معا كي نقترب من ذلك قدر الإمكان.

واسمحوا لي، في ذلك الصدد، أن أذكر أن الدانمرك وافقت على رعاية حلقة عمل في إيطاليا تتعلق بتدريب

المدربين، وتقوم بتنظيمها إدارة عمليات حفظ السلام تحت عنوان "بناء القدرة على منع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

وتؤيد الدانمرك كذلك العمل الذي يجريه الفريق العامل التابع للجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام، حيث أن عددا من التوصيات التي تقدم بها الأمير زيد وإدارة عمليات حفظ السلام وغيرهما ستلقى مزيدا من الدراسة. وثمة العديد من التوصيات تبدو واضحة ومنطقية وصريحة. بيد أننا ندرك تمام الإدراك أنه لدى تنفيذ مختلف المبادرات، تبرز عدة جوانب قانونية ذات طابع معقد. لكن العقبات القانونية ينبغي ألاّ تمنعنا من دوام السعي إلى إحراز التقدم، ومكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي يجب متابعتهما. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أحث جميع البلدان المساهمة بقوات أو بأفراد من الشرطة على التعاون بفعالية مع إدارة عمليات حفظ السلام في تلك المسألة.

وبالمثل، أتوقع ألاّ تتردد الأمانة العامة في الرجوع إلى المجلس وطلب المزيد من التوجيه إذا اقتضى الأمر ذلك.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، أشكر وكيل الأمين العام غينو والسفير زيد على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين.

ينوه وفد بلدي مع التقدير بحقيقة أنه منذ أن برزت المشكلة الخطيرة المتمثلة في أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي يقوم بها حفظة السلام، بذلت إدارة عمليات حفظ السلام جهودا كبيرة خلال الأشهر الماضية وكذلك البعثات المنتشرة في الميدان والحكومات المساهمة بقوات للتصدي للمسألة واتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية الضرورية. ونؤيد بقوة سياسة عدم التساهل إطلاقا التي ينتهجها الأمين العام في السعي إلى اجتثاث ذلك التصرف المشين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولقد شعرنا بالتقدير على نحو خاص إزاء التقرير القيّم للغاية الذي قدمه في آذار/مارس الماضي المستشار الخاص للأمين العام، الأمير زيد، بشأن هذه المسألة وتضمن توصيات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة عالية بالجهود والإسهامات الكبيرة التي يواصل سفير الأردن تقديمها بشأن تلك المسألة. وعقب تقديم ذلك التقرير، عملت الدول الأعضاء والأمانة العامة معا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، واعتمدت تقريرا شاملا يوفر تدابير وقائية يتعين تنفيذها في جميع بعثات حفظ السلام، بما في ذلك إنزال العقوبات المناسبة في حق جميع منتهكي القوانين.

إنها لجهود جديرة بالثناء ولكن الأهم على ما يتضح هو تنفيذ جميع الأطراف المعنية لهذه التدابير، بما فيها إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات. وقد أوضحت الإحاطتان الإعلاميتان اللتان قدمتا صباح هذا اليوم أنه بينما سجل الكثير من التحسن في الميدان وعلى مستوى المقر لتنفيذ بعض هذه التوصيات - وينبغي أن نسلم بالإنجازات التي تحققت وأن نقدرها - إلا أن النصف الأخر من الحقيقة أنه ما زال هناك عمل كثير. فلا مجال لأي تقاعس في هذا الشأن.

وفي إطار المتابعة للتنفيذ، فإن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن، الذي أتشرف بترؤسه، قد نظر في العام الماضي في موضوع الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، مع إيلاء اهتمام خاص لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعقد الفريق العامل اجتماعاً مشتركاً مع البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، دُعِيَ إلى حضوره أيضاً السفير والي، ممثل نيجيريا، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. والدعوة التي وجهت إلى رئيس لجنة ٣٤ وقَبِلها، كان الهدف منها تحسين التنسيق وإقامة علاقة عمل

تكاملية بين الهيئة الفرعية لمجلس الأمن والجمعية العامة بشأن التعامل مع المسائل المتعلقة بإدارة عمليات حفظ السلام.

واشتمل ذلك الاجتماع على تحديث من إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات بشأن كيفية تنفيذ الإجراءات الرامية إلى منع حالات الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي في بعثة منظمة الأمم المتحدة في الكونغو. وتخلل الاجتماع تبادل نشط للآراء حول كيفية مواصلة تحسين تلك الإجراءات. وأعتقد أنها كانت ممارسة مفيدة. والفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن مستعد لأن يقوم بدور استباقي بتوفير الزخم، عند الاقتضاء، لتنفيذ إجراءات وقائية وعلاجية.

إن المجتمع الدولي يتوقع مستويات عالية من المسؤولية والانضباط من جانب القوات والموظفين الذين يُلحقون بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويتوقع من كل فرد من أفراد حفظ السلام – جندياً كان أم شرطياً أم مدنياً – ومن كل بلد مساهم أن يحافظ على معايير أخلاقية وأدبية ومهنية عالية أثناء الخدمة تحت علم الأمم المتحدة. وفي معظم الحالات، ارتقى هؤلاء إلى مستوى تلك التوقعات العالية، وهم يستحقون الإطراء لتفانيهم ودأبهم في العمل – الذي يؤدونه في ظروف صعبة غالباً، تتخللها تضحيات غالية أحياناً.

ولكن، مع الأسف، فإن سمعة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد لطختها ادعاءات خطيرة بوقوع اعتداء جنسي واستغلال جنسي نتيجة لسوء سلوك البعض. ومرة أخرى، فإن مسألة ممارسات المشتريات غير السليمة وادعاءات التدليس وسوء الإدارة في خدمات المشتريات المتصلة بعمليات حفظ السلام تقوض مصداقية عمليات حفظ السلام. وأنا لا أحسد جان – ماري غينو على منصبه خلال الأيام القليلة الماضية. ومع ذلك، ينبغي ألا ندخر جهداً في تصحيح الأخطاء والتغلب على مكامن الضعف في النظام، وبالتالي نستعيد السمعة الطيبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال اتخاذ كل الإجراءات اللازمة بنفس الصرامة وبروح عدم التسامح مطلقاً. ولن تقبل الدول الأعضاء بأقل من ذلك.

وأود أن أختتم بالتأكيد على أن إدارة عمليات حفظ السلام تحظى بكامل دعم وفدي في الاضطلاع بمهامها.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أثني على الرئيس وأن أشكره على عقد هذه الجلسة العلنية. ونحن نرى أن مناقشة هذه المسألة التي كانت موضوعاً للنقاش في جلسة الأمس وهي قيد النظر اليوم ينبغي حقاً أن تتم في جلسات علنية، لكي يكون العالم بأسره على علم بما يجري في الأمم المتحدة. وبعبارة أخرى، ينبغي لنا أن نتأكد من تطبيقنا للشفافية في عمل مجلس الأمن حقاً، فذلك شيء نتكلم عنه كثيراً ولكن قلما نريد أن نفعله.

أود كذلك أن أعرب عن امتناني للسيد جان – ماري غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، والأمير زيد بن رعد زيد الحسين، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الواضحتين والمفصلتين فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر.

وما فتئت الأرجنتين تدين حالات الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، التي تشوه الأهداف المحمودة لعمليات حفظ السلام وتسيء إليها. ويجب أن يكون المجتمع الدولي حازماً في نبذه للاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي، في الوقت الذي يواصل دعم جهود بناء السلام وحفظ السلام في البلدان التي تعاني من الصراع. لذلك، وفي سياق البيئة المعقدة التي تتم فيها عمليات حفظ السلام، نرى أن على

الأمم المتحدة أن تضع ضوابط متسقة ومحددة بغية منع حالات الاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي والمعاقبة عليها، وضمان التحقيق في كل الادعاءات.

وبلادي تلتزم بكل حزم بسياسة عدم التسامح البتة التي بدأها الأمين العام، وستواصل التقيد بها. وينبغي أن تكون هذه السياسة معروفة للجميع وأن تُعزز على أوسع نطاق من خلال مراكز التدريب الوطنية والإقليمية لذوي الخوذ الزرقاء.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد بصورة خاصة على جدوى التقرير الذي أعده الأمير زيد، الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة. ونود أن نشكره على ما كرسه من اهتمام وتفانٍ لهذه المسألة. ومثلما كان تقريره في العام الماضي، سيكون تقرير هذا العام إسهاما بالغ الأهمية في مداولات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونذكر أن هذه اللجنة قد أعدت مجموعة توصيات لتمكين الأمانة العامة من معالجة هذه المشكلة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الكثير من هذه التوصيات قد وضع موضع التنفيذ بالفعل.

ونرى أنه لا بد من اعتماد نهج شامل لمعالجة هذه المسألة. وينبغي أن يشمل ذلك النهج كل الوكالات المعنية على أرض الواقع. وكما نعرف، فإن أفراداً ينتمون إلى تلك الوكالات، للأسف، مسؤولون عن ارتكاب هذه الاعتداءات. وفضلاً عن ذلك، فإن رد النظام يجب أن يكون رداً شاملاً ومتكاملاً.

وفيما يتعلق بالقواعد واللوائح، من المهم توحيد ونشر معايير السلوك التي يتوقع أن يلتزم بها حفظة السلام. وفي هذا الصدد، يبدو لنا أن دمج ثلاثة نصوص في نص موحد خطوة جيدة اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام. ويجب بذل كل جهد ممكن لترجمة ذلك النص إلى جميع اللغات الرسمية وإلى معظم لغات البلدان المساهمة بقوات. وهذا سيسمح بنشر الأهداف المنشودة وتفهمها على نطاق أوسع.

وفي نفس الإطار، نرى أن الاقتراح بتعديل نص مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٧ مبادرة محمودة، لأن الهدف منها تحديد أفضل لنمط السلوك الذي نتوقعه من الوحدات، وكذلك تعريف مسؤوليات محددة للبلدان المساهمة بقوات.

ومن المهم تنفيذ إجراءات تركز على المسؤوليات القائمة في مجالات التنظيم والإدارة والقيادة، فضلاً عن تحسين الوصول إلى الأنشطة الترويحية بالنسبة للجنود.

وفيما يتعلق بالعقاب على المخالفات، فيبدو لنا من المهم أن تكون ثمة أحكام واضحة لإجراء التحقيقات. ولا بد أيضاً من احترام المبادئ الأساسية للأصول القانونية الواجبة في كل الأوقات. ويجب أن تتحلى البلدان المساهمة بقوات بالمسؤولية لكي لا تفلت الجرائم التي يثبت ارتكابها من العقاب.

وأخيراً، وعندما نقول إنه يجب اعتماد نهج شامل للتعامل مع هذه المسألة، فنحن نعني بذلك أنه يجب أن تكون هناك أيضاً استراتيجية سريعة التنفيذ وناجعة لتقديم المساعدة للضحايا. ويجب أن يشمل ذلك الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية، والرعاية النفسية، والمشورة، والدعم الإداري والقانوني، إلى جانب التعويض المالي الملائم.

ونعتقد أن الجمعية العامة لها دور بالغ الأهمية في مناقشة هذه المسألة واتخاذ القرارات بهذا الشأن، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونأمل أن تتمكن المنظمة، عن طريق الأمين العام، من اتخاذ الإجراءات العاجلة التي تتطلبها هذه المشكلة، وأن نرى انخفاضا تدريجيا في أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي المتكررة، لأن تلك الأعمال تثير جوا من الشك حول الإسهام الحيوي لعمليات حفظ السلام في التعايش الدولي.

ولا شك في أن غالبية الرجال والنساء الذين يعملون في تلك العمليات يقومون بذلك بطريقة تتسم بإنكار الذات والمهنية والشجاعة، وهم يضحون بحياتهم أحيانا في سبيل قضية السلام. ولأجل هؤلاء، وتكريما لذكرى من سقطوا في أداء الواجب، يجب أن ندين بشكل قاطع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وأن نضع حدا لمثل هذه الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل قطر وأعطيه الكلمة.

السيد البدر (قطر): أود بداية أن أتقدم بالشكر باسم دولة قطر إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان – ماري غينو، وإلى سمو الأمير زيد بن رعد الحسين، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن دولة قطر تنظر بجدية بالغة إلى موضوع الاتهامات الخطيرة بارتكاب بعض أفراد عمليات حفظ السلام لاعتداءات جنسية أو استغلال جنسي وتدينها أشد الإدانة. أولا، لأنها أعمال مشينة لا يمكن تبريرها ولا قبولها مطلقا، إذ أنها ترتكب بشكل خاص ضد الضعفاء الذين يجب حمايتهم بدلا من الاعتداء عليهم. وثانيا، لكونها تضر بمصداقية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي لا يمكن الاستغناء عنها. وثالثا، لأنها تلطخ سمعة الأمم المتحدة في الوقت الذي هي في أمس الحاجة إلى حماية تلك السمعة واكتساب الثقة. ولذلك، يجب أن نبحث في كل الجوانب المختلفة للمسألة وأن نتشاور مع الدول المساهمة بقوات بغرض استئصال جميع المخالفات المرتكبة على الإطلاق، وذلك في المنبر الملائم لكل جانب من تلك القضايا، وفي إطار الإصلاح الشامل للأمم المتحدة.

ويجب التحقيق في حالات وجود الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بالطرق الملائمة والمعاقبة عليها كما ينبغي.

وإن التعاون الكامل للدول المساهمة بقوات في هذه العملية شرط أساسي لنجاحها.

ومن المفيد، إلى حد كبير، عند إنشاء مجلس الأمن لأية عملية جديدة لحفظ السلام، أو التجديد لها، أن يؤكد على الدور الذي يجب أن يؤديه التثقيف والتوجيه للعاملين فيها حول خطورة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ومعايير السلوك التي وضعتها الأمم المتحدة في هذا الصدد. وقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام بمساع حميدة تنفيذا لتقرير الأمير زيد وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام عن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ومن أهمها إنشاء فريق السلوك والانضباط في إطار الأمم المتحدة. وينبغي للإدارة أن تستمر في العمل على تهيئة ثقافة وبيئة لعمليات حفظ السلام لا تسمح بمثل تلك المخالفات، بحيث يتم تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي بشكل منتظم.

وأخيرا، يحيي وفد بلدي روح ضحايا قوات حفظ السلام الذي سقطوا خلال أدائهم لمهماتهم الإنسانية في حفظ السلام، ولجميع جنود الأمم المتحدة الشرفاء. إن الحوادث الفردية لبعض القوات لا ينبغي أن تغطي على الهدف النبيل لعمل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السيد غينو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على تقريره الأخير حول الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. ونشكر سمو الأمير زيد بن رعد زيد الحسين، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على إحاطته الإعلامية حول هذه المسألة كمتابعة لتقريره السابق المقدم إلى مجلس الأمن في أيار/مايو من العام الماضي.

من المنطقي لمجلس الأمن، كهيئة تحدد بعثات حفظ السلام وتأذن بها، أن يكون معنيا بالمسائل التي تعرقل عمليات تلك البعثات. فالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من القضايا المتداخلة التي تتطلب استجابة بولايات متداخلة ومنسقة.

ولذلك، فإننا نؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا الممثل الدائم لسيراليون نيابة عن الاتحاد الأفريقي.

نحن نقر بالعمل الجيد الذي قام به أفراد عمليات حفظ السلام، ولكننا نشعر بالقلق لأن السلوك غير الأخلاقي لبعض الأفراد ما زال يشوه صورة وسمعة عمليات حفظ السلام ككل. إن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب أفراد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام هو انتهاك لثقة السكان المحليين والحكومات المضيفة الذين أرسل حفظة السلام لحمايتهم وخدمتهم. إن القضايا موضع النظر تشكل انتهاكا للثقة ليس بالنسبة للمضيفين فحسب، بل أيضا بالنسبة لسمعة البلدان المساهمة بقوات.

إن التقرير المعنون ''استراتيجية شاملة للقضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام'' الذي أعده المستشار الخاص للأمين العام، صاحب السمو الأمير زيد، قد ناقش هذه المسألة بتعمق وقدم توصيات ممتازة. والتحدي الذي نواجهه الآن هو أن نضع حدا لمثل هذه الأعمال وأن نمنع تكرار حدوثها. وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات المختلفة التي يجري اتخاذها ونحث على تعميم مراعاتها في الثقافة الإدارية للأمم المتحدة من خلال نماذج التدريب وفي مدونات السلوك المهني في الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات.

ومع اتخاذ التدابير لإنهاء أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي التي يرتكبها أفراد عمليات حفظ السلام، لا بد أن نفهم العوامل الدفينة التي تجعل المجتمعات معرضة لمثل هذا الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في مناطق الصراع. إن الطبيعة المذلة للفقر والحرمان يجب التصدي لها بموازاة استمرار عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن هذه إحدى النواحي التي ينبغي للجنة بناء السلام أن تواجهها عندما تبدأ عملها.

وعلينا أيضا أن نفهم الطابع النفسي والأثر الاجتماعي للصراعات على المجتمعات المتضررة، التي تستغلها العناصر المنحرفة، وأن نبذل جهدا أيضا لنفهم الحساسيات الثقافية والوطنية للحكومات والمجتمعات المستقبلة للبعثات عند الإعداد لولايات تلك البعثات.

إن كل بعثة لها خصائصها الفريدة التي يجب أن نفهمها وأن نحترمها. ويجب أن تكون برامج التوعية لحفظة السلام جزءا ومكونا مستمرا في بعثات حفظ السلام المتكاملة.

ومع تقديرنا للصعوبات المتعلقة بالتحقيق في الادعاءات حول سوء السلوك الجنسي، نود أن نحض على مواصلة إجراء التحقيق فيها والإبلاغ عنها كما ينبغي. وينبغي القيام بالمزيد من العمل لمواءمة المبادئ التوجيهية الخاصة بأخلاقيات وإدارة الأمم المتحدة مع الأجهزة القضائية للبلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات.

وفي هذا الصدد، نود أن نكرر التأكيد على أهمية زيادة نسبة النساء في عمليات حفظ السلام لتيسير حملات التوعية وبناء الثقة لدى المجموعات الضعيفة. وينبغي لنا أن نتذكر التزامنا بتعزيز دور المرأة في إدارة الصراعات وتسويتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأخيرا، أود أن أكرر إدانة بلدي الشديدة لكل أعمال الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي وتأييده لسياسة الأمين العام المتمثلة في ''عدم التسامح إطلاقا''إزاء الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي.

ويجب أيضا أن يكون هناك نهج ”عدم الرضا إطلاقا“ و ”عدم الإفلات من العقاب إطلاقا“ إزاء هذه المسألة، إذا ما استعرنا عبارات استخدمها السيد مارك مالوك براون في عرضه يوم أمس حول الموضوع ذي الصلة المتعلق بالمشتريات في عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أود أن أشكر كلاً من الأمانة العامة والأمير زيد على إحاطتيهما الإعلاميتين اليوم بشأن هذا الموضوع. وأود، بصفة خاصة، أن أثني على الأمير زيد للعمل الهام الذي قام به بصفته المستشار الخاص للأمين العام لتسليط الأضواء على واحدة من أكبر الوصمات في تاريخ الأمم المتحدة. فمن غير المقبول على الإطلاق أن تُرتكب جرائم مروعة للاعتداء الجنسي والاستغلال الجنسي من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ضد أشخاص أُرسلوا لحمايتهم.

وعقد جلسة مفتوحة بشأن هذا الموضوع أمر مهم لأننا، إذ نعرب بحق عن غضبتنا الأخلاقية، لا بد لنا من عمل حاسم وصارم. علينا أن نتخذ إجراء الآن، ليس سعياً لإقامة العدل وحسم الجرائم التي ارتكبت بالفعل فحسب، بل ولإنشاء ما يلزم من مؤسسات وآليات وتدريب وإجراءات رقابية لضمان عدم تكرارها في عمليات حفظ السلام الحالية والمقبلة. ولا يمكن أن ننتظر شهوراً وسنوات بينما يتعرض مزيد من الأطفال للاستغلال وتستمر سمعة الأمم المتحدة في الانهيار.

والتقاعس عن معالجة هذه المسألة ستكون له تبعات عميقة على بعثات حفظ السلام حالياً وفي المستقبل. وإذ نبدأ التخطيط لعمليتنا التالية في دارفور، لا نود أن نفكر في عناوين الصحف المحتملة عن قيام حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في دارفور باغتصاب السكان المكلفين بحمايتهم. ونحن نتفق تماماً مع وكيل الأمين العام غينو حيث قال في أيار/مايو الماضي:

”فالواقع، إن صورتنا وسمعتنا هي تحديداً التي تمنحنا المصداقية اللازمة للعمل بهذه الدرجة من الفعالية في البلدان التي مزقتها الحروب ولجلب السلام والاستقرار للملايين في أنحاء العالم. لذلك، يشكل استئصال هذا السلوك السيئ جزءاً لا يتجزأ من نجاح حفظ السلام“. (S/PV.5191، ص ٦)

وخلال مناقشاتنا الواسعة النطاق حول عدد كبير من القضايا المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة، تكلمنا عن ضرورة إحداث تغيير جوهري في ثقافة الأمم المتحدة والطريقة التي تعمل بها. واستمعنا إلى بول فولكر، رئيس لجنة التحقيق في فضيحة النفط مقابل الغذاء، وهو يتكلم عن ثقافة التراخي. وبالأمس، ناقشنا تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مشتريات إدارة عمليات حفظ السلام، حيث أشار المكتب إلى ثقافة الإفلات من العقاب.

إن حسم جرائم الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي ومنعها في المستقبل يتطلب نفس التغيير الجوهري. ويسرنا أن الأمانة العامة تقر بذلك، إذ قال وكيل الأمين العام:

”إننا بحاجة إلى تهيئة ثقافة وبيئة في عمليات حفظ السلام لا تسمح بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي. وذلك يقتضي قيام إدارة عمليات حفظ السلام والدول الأعضاء بعمل مشترك“. (المرجع نفسه ص ٨)

والولايات المتحدة، بدورها، تأخذ مسؤوليتها، بصفتها دولا عضوا، مأخذ الجد في هذا الصدد. فنحن نعمل على نحو وثيق مع الآخرين لإكمال الصياغة في مذكرة التفاهم الجديدة التي أصدرتها إدارة عمليات حفظ السلام الخريف

الماضي ونشجع البلدان الأخرى المساهمة بقوات على أن تفعل ذلك أيضا.

لقد أعرب الكونغرس الأمريكي عن اهتمامه الشديد بهذا الموضوع واتخذ إجراء بشأنه. ففي سنة ٢٠٠٥ وافق الكونغرس على تجديد قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر لعام ٢٠٠٠ ووقع الرئيس بوش على ذلك. وهذا التشريع الجديد يقتضي من الهيئة التنفيذية، بدءا من حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تقديم تقرير سنوي إلى الكونغرس الأمريكي عن الإجراءات التي اتخذها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لمنع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب الموظفين، والمتعهدين وقوات حفظ السلام. ويطلب أيضا من وزير الخارجية أن يقدم تقريرا إلى الكونغرس عن فعالية تلك الإجراءات قبل التصويت على أي بعثة جديدة لحفظ السلام أو تجديد الإذن بها.

واتخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أيضا إجراءات بشأن مسألة هامة مرتبطة بمشكلة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على أيدي حفظة السلام، وأعني انتشار الإيدز. وقد دعمنا بالكامل وسنظل ندعم قرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠). ووفرت وزارة الدفاع الأمريكية، ومؤخرا خطة الرئيس الطارئة للإغاثة المتعلقة بالإيدز، موارد ومساعدات تقنية لتنفيذ الاستراتيجيات الطويلة الأجل للتوعية بشأن الإيدز والوقاية منه، وتوفير المشورة، والاختبار، والعلاج في أكثر من ٧٠ مجموعة سكانية عسكرية لحفظ السلام في العالم. ومنذ اعتماد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ساعدت الولايات المتحدة بتوفير التوعية المتعلقة بالإيدز لأكثر من مليوني فرد نظامي، ودربت ٠٠٠ ٧ مرشد نظامي لتوعية أقرانهم، وأنشأت أكثر من ٢٠٠ مرفق للإيدز لتوفير المشورة والاختبار في القواعد العسكرية أو قريبا منها، وقدمت معدات لتشخيص الإيدز والكشف على الأشخاص لأكثر من ٣٠ قواتٍ مسلحةٍ ودربت أكثر من ٦٠٠ موظف طبي نظامي في مجال تقديم العناية والعلاج للأفراد المصابين بالإيدز وأسرهم.

ونحن نؤيد بقوة توصيات لجنة الأمم المتحدة الخاصة التابعة للجمعية العامة المعنية بحفظ السلام بتعزيز إنفاذ مدونة سلوك موحدة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، وتحسين قدرة الأمم المتحدة، بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، على التحقيق في الإدعاءات المتعلقة بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وتقديم المساعدة والتعويض إلى الضحايا وتعزيز تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة قبل النشر وبعده. ونرحب أيضا بإنشاء وحدات لسلوك الأفراد في بعثات الأمم المتحدة في بوروندي، وتيمور الشرقية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وسيراليون، وكوت ديفوار، وليبريا، وهايتي، للتصدي للإدعاءات ومساعدة الضحايا. ونري أن مما له بالغ الأهمية أن تشمل جميع بعثات الأمم المتحدة وحدات مماثلة في كل المجالات الخاصة بها. ونحث أعضاء مجلس الأمن الآخرين بشدة على مواصلة دعم إدراج صياغة محددة وقوية لتحقيق تلك الغاية في قرارات مجلس الأمن المنشئة لعمليات حفظ السلام. وأخيرا، نلاحظ بشكل خاص جهود إدارة عمليات حفظ السلام لزيادة مشاركة الإناث من الأفراد النظاميين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

غير أننا نشعر بالقلق إزاء حالة التحقيقات وتقدمها في قضايا الانتهاكات السابقة. ونفهم أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد تولى جميع التحريات منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي ويُتوقّع أن يصدر تقريرا في أيار/مايو المقبل. ونتوقع أن تتعاون إدارة عمليات حفظ السلام تعاونا كاملا مع مكتب خدمات الرقابة في تحقيقاته في الانتهاكات الماضية وفي إتاحة الحصول على كل المعلومات بشأن أي ادعاءات جديدة عندما تظهر على السطح. ونعلم أن هذه مهمة شاقة وأن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يفعل سوى أن بدأ

يخدش سطح هذه المشكلة. وحتى الآن، حققت الأمم المتحدة في ٢٩٥ حالة، أسفرت عن إبعاد ١٣٧ وفصل ١٦ من الجنود والقادة والشرطة وموظفي الأمم المتحدة. ومما له بالغ الأهمية أيضا أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يعمل باستقلال تام في التحقيق في هذه الأمور. وذلك من شأنه أن يساعد جميع أطراف المنظمة بوقايتها من الاتهامات بمحاولة التستر على نطاق وحجم المشكلة.

وألاحظ أن مكتب خدمات المراقبة الداخلية غائب اليوم، كما كان غائبا أمس، ونرى أن هذا أمر مثير للقلق. كما ألاحظ أن رئيس ديوان الأمين العام لم يجب على السؤال الذي وجهته أمس بشأن استقلال مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ونرى أن ذلك أمر مثير للقلق أيضا. ونعتزم متابعة هذه المسائل.

وجميع هذه الإصلاحات ذات الضرورة البالغة التي تجريها الأمم المتحدة يجب أن يضاهيها العزم من جانب البلدان المساهمة بقوات على منع الجرائم التي يرتكبها أفراد هذه البلدان الذين يشاركون في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والمعاقبة على هذه الجرائم. والتدريب قبل النشر وبعده، والامتثال، وتوفير مستويات المعيشة الكافية للقوات، والانضباط وتعويض الضحايا أمور تقتضي التزاما وعملا من جانب البلدان المساهمة بقوات.

وندرك أنه لا يوجد نظام يبلغ حد الكمال، وستحصل حالات تتطلب من الدول الأعضاء محاكمة مواطنيها في محاكمها الخاصة. وبالنسبة للبلدان التي أعيد إليها الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا هذه الجرائم البشعة، فإننا نناشدها بأقوى العبارات أن تحذو حذو بلدان مثل المغرب وان تكون شفافة وواضحة في إجراءاتها القضائية. ولا يتوقع المجتمع الدولي أقل من ذلك. ونعلم أن هذه مهمة ليست يسيرة دائما، ولكنها هامة.

وقبل عامين بدأ العالم يدرك الحقيقة التي تجابهنا اليوم – وهي أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على النساء والأطفال على أيدي حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة ليس حادثة معزولة. بل هي آفة واسعة الانتشار توقع ضحايا دائمين، يعانون طيلة حياتهم. والموقف المتمثل في أن ”الأولاد سيبقون أولادا“، الذي ينتشر في عمليات حفظ السلام لفترة أطول من اللازم، لا بد من التصدي له بسياسة عدم التسامح المطلق. و الآن وقد أدركنا هذه المشكلة فقد آن الأوان لترجمة هذا الإدراك إلى اتخاذ إجراء حاسم بدون تأخير. ويجب أن نفعل ذلك ليس لأننا ندرك أثر هذه الجرائم على نجاح بعثة معينة من البعثات فحسب، ولكن لأن من مسؤوليتنا الأخلاقية أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والاعتداء عليهم، حيثما قد يوجدان.

الآن استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل البرازيل. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود أعرب عن أبلغ قلق البرازيل واستنكارها فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولا يمكن التسامح، تحت أي ظرف من الظروف، مع سوء السلوك من الذين يتوقع منهم تحقيق السلام والعدالة في البلدان الخارجة من الصراعات والحروب الأهلية.وهذا موضوع في غاية الحساسية بحيث يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة نفسها التصدي له على نحو عاجل وبطريقة شاملة في المحفل المناسب. وفي الوقت نفسه، يود وفدي أن يعرب عن عميق تقديره للأغلبية العظمى من أفراد بعثات حفظ السلام الذين يضطلعون بواجباتهم بطريقة صحيحة الأهداف النبيلة للأمم المتحدة وعملياتها لحفظ السلام.

ومن المعلوم جيدا أن الجمعية العامة هي الجهاز الوحيد ذي العالمي التمثيل الذي يملك الصلاحية لتقديم توصيات فيما يتعلق بالمبادئ العامة للتعاون في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أنه من غير المناسب لمجلس الأمن أن يشتغل بالتشريع العملي.

وتولي البرازيل أهمية كبيرة لمسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونرى أنه يتعين اتخاذ تدابير قبل نشر القوات وأثناءه وبعده. ونرى أنه يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور نشط في تدريب القوات، حتى قبل النشر. والوقاية ووجود مذهب قوي والتدريب الشامل أمور أساسية لتفادي سوء السلوك الجنسي.

وفي الميدان يجب أن تكون التعليمات دائما واضحة، حتى يصبح حفظة السلام واعين تماما بنوع السلوك المتوقع منهم والعواقب التي تترتب على أعمالهم. ونشدد على ضرورة ترسيخ مجموعة محددة ودقيقة من الأحكام ووجود آلية فعالة للتحقيق السليم والعقوبة الملائمة، فضلا عن الاستمرار في توفير قناة فعالة للإبلاغ. والوثائق الثلاث المتوفرة فيما يتعلق بقواعد سلوك حفظة السلام، بالرغم من قيمتها، تتداخل في العديد من الجوانب ولا توضح المسألة وضوحا كافيا. ولذلك، يبدو من المستصوب إنشاء مجموعة من القواعد الملزمة الواضحة والمحكمة والمتسقة.

وتشارك البرازيل في الرأي القائل بأن إدراج معايير سلوك لحفظة السلام في مذكرة للتفاهم خطوة إيجابية، شريطة أن تحتفظ البلدان المساهمة بقوات بالولاية الخالصة على فرقها. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان، أن مذكرة التفاهم صك لا يلزم إلا الطرفين أو أكثر من الأطراف المشاركة مباشرة في الالتزام بها. وفي ضوء ذلك من المناسب أن تصحب مناقشة نموذج لمذكرة التفاهم واعتماده في النهاية بتدابير أخرى تتخذها الجمعية العامة، بما في ذلك اعتماد القرارات ذات الصلة وإضافة الوثائق القانونية. ويتعين على اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام مواصلة مناقشة استراتيجية شاملة ومتماسكة لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم واعتماد تلك الاستراتيجية بصورة عاجلة.

ومن الأهمية بمكان القرارات التي اتخذها الجمعية العامة سابقا في ٢٠٠٥ بشأن هذا الموضوع، على أساس المناقشات المعقودة في الجلسة الخاصة المتعلقة بالتقرير الذي أصدره الأمين العام ويتضمن توصيات مستشاره الخاص المعني بالموضوع، الأمير زيد رعد بن زيد الحسين. ويجب على سلطة كبيرة في عمليات حفظ السلام أن تكون مستعدة لاتخاذ إجراءات في حالة وجود ادعاءات متصلة بالاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم جنسيا.

وفي حالة الأفراد العسكريين، يجب على القادة التعهد بالتزام قوي بالعمل بطريقة حاسمة حيثما كانت هناك دلائل على الاعتداء من جانب قواتهم. ويجب أن تكون التحقيقات نزيهة وأن تراعي مبدأ الإجراءات القانونية الواجبة حتى يمكن أن تكون للمعتدين المزعومين فرصة لعرض جانبهم من القضية. وفي الحالات التي تصبح فيها الإجراءات القانونية ضرورية، يجب ترحيل المعتدين المزعومين فورا إلى بلدانهم الأصلية لمواجهة الإجراءات. وينبغي لنتيجة الممارسة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية ذات الصلة في مكافحة الجرائم الجنسية.

ويجب أن تنطبق تلك الاعتبارات مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال على العناصر الثلاثة لحفظ السلام، أي، الأفراد المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة. ولا يجوز لأي من هذه العناصر أن يتبع مجموعة قواعد مختلفة اختلافا جوهريا فيما يتعلق بنفس الموضوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سنغافورة. وأعطيه الكلمة.

السيد مينون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمعالجة موضوع الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم جنسيا في عمليات حفظ السلام. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لصديقي، سفير الأردن، ولوكيل الأمين العام غينو على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وعلاوة على ذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على كد الآلاف من حفظة السلام الذين الصامدين في أداء واجبهم بشجاعة وشرف. وهؤلاء الرجال والنساء يمثلون محمدة لمبادئ السلام والإنسانية. وأصبحوا جزءا لا يتجزأ من مساعدة العديد من البلدان على التعافي من حالات من حالات ما بعد الصراع.

وإزاء تلك الخلفية، من المأساوي أن نسمع عن تقارير مستمرة وادعاءات بالاعتداء الجنسي وسوء السلوك من بعض الأفراد. وقد اعترف الأمين العام نفسه بأنه بالرغم من إحراز تقدم في القضاء على الاستغلال والاعتداء، ليس كل المديرين والقادة وغيرهم من الموظفين يتبعون بهمة سياسة الأمم المتحدة القائمة على أساس عدم التسامح المطلق. وهذه فضيحة أخلاقية. إن الناس في البلاد التي تمزقها الحروب يرون ذوي الخوذ الزرق ويتوقعون أن تتحسن حياتهم. وذلك الأمل هو الإطراء الأعظم الوحيد يمكن أن يقدموه لإدارة عمليات حفظ السلام. وهو ينشأ من سمعة الإدارة بسبب فعاليتها وسجل إنجازاتها القوي. وبالتالي عندما يكون هناك اعتداء جنسي، يصبح خيانة تامة للثقة.

أرجو ألا تسيئوا فهمي؛ أنا لا أقول هذا بأي نية لإحراج إدارة عمليات حفظ السلام. واعترف بدور الإدارة الحاسم في إدارة الصراعات وحلها. إنني أقول هذا لأنه يؤلمني أن أرى أقلية صغيرة تلطخ سمعة الأغلبية المتفانية. ومن أجل إنقاذ الجسد الرئيسي، يجب أن نتعامل مع السرطان، هذه الأقلية، دون إحساس بالذنب.

والأمر فيما يعني وفدي يتخلص في ثلاث مسائل ذات أهمية بالغة. الأولى هي المساءلة والعقوبة الواضحتان. و لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون حامية حمى مفهوم سيادة القانون بينما يخرق حفظة السلام التابعين لها القانون. وحقيقة أن هذه الاعتداءات ظلت جارية بدون مساءلة لفترة طويلة مسألة غير مقبولة على وجه الخصوص. ويتعين على الممثلين الخاصين للأمين العام والقادة أن يبعثوا رسالة إلى الوحدات والكيانات الخاضعة لقيادتهم بأن هذا السلوك لا يمكن التسامح معه. ومثلما أن كل فرد من حفظة السلام سيكون مسؤولا عن أفعاله، سيكون القادة وكبار الموظفين أيضا خاضعين للمساءلة عن سوء سلوك الموظفين الواقعين تحت قيادتهم. ويجب تطبيق المساءلة بإنصاف وبصورة شاملة. ويجب التعامل مع المعتدين بسرعة واتساق. وبالمثل، يجب إعطاء القادة وكبار الموظفين الأوامر المطلوبة الموحدة إذا كنا نتوقع منهم التصدي لهذه المشكلة.

والمسألة الثانية هي ضرورة اتباع نظام على نطاق المنظومة. وعمليات حفظ السلام ميدان فيه أطراف فاعلة متعددة، بالنظر إلى تعقيد إنفاذ القانون في حالات الصراعات المعقدة. ويتمثل التحدي في إيجاد إجراءات مشتركة والتنسيق بين الوكالات المتباينة مثل إدارة الشؤون السياسية وإدارة الإعلام ومكتب إدارة الموارد البشرية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وذلك من شأنه أن يساعد على تفادي ازدواجية المسؤوليات وضمان الاستخدام الفعال للموارد.

واسمحوا لي أن أذكر مثال وحدات السلوك والانضباط. وقد شكلت مؤخرا عدة وحدات من هذا النوع. ومع ذلك، لا تزال أدوارها غير مفهومة بقدر كاف لدى حفظة السلام في الميدان. وربما زاد الالتباس وجود

مستشارين معنيين بحماية الطفل ومستشارين معنيين بالفوارق بين الجنسين في البعثات الميدانية بالفعل. وينبغي أن نكون متنبهين إلى احتمال التداخل والتكرار في الوظائف. ومن ناحية النشر، دهشنا عندما سمعنا أن وحدة للسلوك والانضباط قد أنشئت لتيمور - ليشتي. فبإنهاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، هلا لم يكن من الأفضل إرسال تلك الوحدة إلى بعثة أخرى؟

ثالثا، ينبغي لنا تقييم فعالية تدابيرنا والتساؤل عما إذا كنا قد وفرنا لأنفسنا الأدوات الكافية لاستئصال المشكلة من جذورها. فعلى سبيل المثال، هل لدينا قدرات أكثر استجابة للتحقيق في مكتب خدمات المراقبة الداخلية مقارنة بالتحقيقات الأخرى التي أجرتها إدارة عمليات حفظ السلام؟ وهل المحققون الجدد أفضل تدريبا على تناول الجرائم الجنسية؟ وكيف يمكن أن يكون هناك عدد كبير جدا من التحقيقات قيد الانتظار؟ وهل يعني ذلك أن قدراتنا غير وافية لإجراء التحقيقات والمحاكمات ؟ وهل يلزمنا أن ننظر في المساءلة؟ وما هي الأدوات التي يحظى بها الممثلون الخاصون للأمين العام والقادة العسكريون لرصد المشاكل على أرض الواقع؟ وهل نحن بحاجة إلى المزيد من القدرات؟

إن إلقاء نظرة أولية على البيانات المتوفرة يفيد بان عدد الادعاءات ازداد في عام ٢٠٠٥. ووفدي يناشد إدارة عمليات حفظ السلام تحليل هذه البيانات وتقييم فعالية التدابير التي اتخذت خلال الأشهر الـ١٢ الماضية. ولا بد من إصلاح الضرر الذي وقع على سمعة حفظة السلام وإدارة عمليات حفظ السلام. ويمكننا القيام بهذا العمل بالمساءلة الواضحة وبترشيد الموارد وبإتباع نهج قوي بتفكير واضح. وحفظة السلام المتفانون التابعون لنا لا يستحقون اقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى التي تؤيد هذا البيان.

وأود، في محاولة لمساعدة المجلس على الاستخدام الأفضل لوقته، أن استرعي الانتباه إلى البيان الخطي لوفدي، الذي يجري توزيع نسخ منه؛ وسأقتصر على ذكر عدد من النقاط البارزة.

من المؤسف للغاية انه تعين على الأمم المتحدة أن تجابه حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام. ومن المأساوي أن سوء السلوك المخزي لقلة من الأشخاص يصرف النظر عن الإسهام الحيوي لصون السلام والأمن على أيدي النساء والرجال الذين يخدمون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجري تقويض مصداقية الأمم المتحدة ومغزى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من جراء ذلك السلوك الشنيع. ومن الواجب القضاء على تلك الآفة.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي منذ البداية الموقف القوي الذي اتخذه الأمين العام حيال هذه المسألة، بما في ذلك مبادرته بتعيين مستشار معني بمسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، هو الأمير زيد ممثل الأردن. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالتشجيع حيال الشعور بالإلحاح الذي تشاطره أعضاء اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام العام الماضي بعد نشر التقرير الذي أعده الأمير زيد (A/59/710). وفي نيسان/ابريل الماضي قدمت اللجنة الخاصة عددا من التوصيات لاتخاذ إجراء عاجل، وتم توجيهها إلى الأمين العام، والى الأمانة العامة، والى الدول الأعضاء أنفسها. والموضوع المحوري الأساسي لهذه التوصيات هو

ضرورة وضع وتنفيذ سياسة لعدم التسامح إطلاقا حيال الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي أيار/مايو العام الماضي (انظر S/PV.5191)، أضاف مجلس الأمن المزيد من الزخم إلى هذه الجهود حينما رحب بتقرير اللجنة الخاصة (A/59/19/Add.1) وطلب إلى الأمين العام والى البلدان المساهمة بقوات ضمان تنفيذ التوصيات بدون تأخير. كما حدد مجلس الأمن لنفسه مهمة النظر في إدراج أحكام بشأن منع حالات سوء السلوك ورصدها والتحقيق فيها والإبلاغ عنها في قراراته بالذات المتعلقة بولايات حفظ السلام. ويسرنا أن نشهد أن المجلس منذ ذلك الوقت تصرف على هذا النحو في العديد من المناسبات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالفرصة التي تتيحها جلسة اليوم للحث على بذل جهود جديدة لكفالة التنفيذ العاجل لجميع التوصيات المعلقة الواردة في تقرير اللجنة الخاصة. ولا بد من احترام الخط الزمني للتنفيذ الكامل لتلك التوصيات – وهو لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وبالنسبة للإنجازات التي أحرزت حتى الآن، يسر الاتحاد الأوروبي رؤية أن الأمانة العامة اتخذت بالفعل بعض الخطوات التي تقع في نطاق اختصاصها وشرعت في وضع تدابير لاتخاذ خطوات أخرى. ويرحب الاتحاد الأوروبي بعمل الأمانة العامة بشأن وضع مشروع منقح لمذكرة تفاهم نموذجية للبلدان المساهمة بقوات، ويأمل الاتحاد أن تفضي هذه الجهود إلى أن تعتمد الجمعية العامة المذكرة قبل نهاية الدورة الستين. كما يسر الاتحاد الأوروبي أن يشهد إحراز تقدم في إنشاء قدرات مهنية ومستقلة للتحقيق في مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ومن الجوهري ضمان التعاون الفعال بين المكتب وإدارة عمليات حفظ السلام. ويشجع الاتحاد الأوروبي على التعاون بين البلدان المساهمة بقوات وقدرات التحقيق لمكتب خدمات المراقبة الداخلية بغية ضمان أن تكون أي أدلة جرى تجميعها مسموح بها في الولاية القانونية الوطنية المعنية. وذلك أمر حيوي في مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال سوء السلوك.

ونظرا لأهمية إبقاء مصالح الضحايا، الإناث والذكور، والراشدين والأطفال، في صدارة جميع هذه الجهود، يرحب الاتحاد الأوروبي أيضا ترحيبا حار بالتقدم الذي تحرزه الأمانة العامة في وضع سياسية جريئة وشاملة بشأن دعم ضحايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونتطلع إلى إجراء مناقشة بشأن هذا الأمر في الدورة المقبلة للجنة الخاصة. وعلى نحو مماثل، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا قويا إنشاء عدد واف لأفرقة السلوك والانضباط بغية الوفاء بالحاجة إلى تلك القدرات في بعثات حفظ السلام، ويفضل الاتحاد تحويل المقر الحالي للفريق إلى وحدة دائمة للسلوك والانضباط في إدارة عمليات حفظ السلام، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقريره.

ولا بد من تطبيق معايير عالية للسلوك والانضباط على جميع فئات أفراد حفظ السلام. وتقع مسؤولية خاصة علينا نحن، الدول الأعضاء، في تدريب أعضاء الوحدات الوطنية وإعدادهم ومساءلتهم، بمن في ذلك الأعضاء الذين هم على مستوى رفيع جدا.

واتخذ الاتحاد الأوروبي تدابير لضمان إيجاد سياسية لعدم التسامح إطلاقا حيال الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب الأفراد المشاركين في عملياته بالذات في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. وبالرغم من أن فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تحتفظ بالولاية على قواتها الوطنية ووحدات الشرطة، اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات لتوحيد قواعد السلوك لجميع فئات الأفراد المشاركين في

تلك العمليات. وعلاوة على ذلك، توضح تلك المعايير العامة مسؤوليات كبار القادة والإدارة، وتقتضي إدماج هذه المعايير في وثائق التخطيط لجميع العمليات في إطار السياسية الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع، وتتطلب وضع إجراءات لتقديم الشكاوى وآليات للإبلاغ وتقتضي إدراج التثقيف بشأن معايير السلوك في التدريب الوطني فضلا عن التدريب قبل النشر، الذي يجري على مستوى الاتحاد الأوروبي.

وينبغي ألا يشعر أي منا بالرضا عن الذات بشأن موضوع بمثل خطورة هذا الموضوع. ويبقى الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما كاملا بتكثيف جهوده، وهو يناشد العضوية الواسعة للأمم المتحدة والأمانة العامة أن تظل ملتزمة أيضا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد روك (كندا) (تكلم بالفرنسية): ترحب كندا بفرصة أخذ الكلمة بشأن هذا الموضوع الهام. وإن هذه المناقشة تظهر جدية الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولئن كنا نرى أن النظر الأولي في المسألة ينبغي أن تقوم به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، حيث يجري النظر في المسألة بأنسب ما يكون، إلا أن مجلس الأمن ينبغي وفقا لما نوافق عليه أن يبقى هذه المسألة قيد نظره، وفي ذلك الصدد نرحب بمناقشة اليوم.

إن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عمليات حفظ السلام شكل من أبشع أشكال خرق الثقة. وهو أمر يحط من سمعتنا جميعا، ويؤدي إلى تقويض الأمم المتحدة كمؤسسة، ويسبب ضررا لا يحصى لبعض اضعف الأشخاص في العالم. وبالرغم من أن هذه الجرائم يرتكبها عدد صغير من الأفراد، إلا أن إساءتهم للمعاملة تشوه الخدمة المهنية المخلصة لحفظة السلام الشجعان التابعين للأمم المتحدة، الذي يعرضون أرواحهم للخطر يوميا من اجل الآخرين.

(تكلم بالانكليزية)

خلال العام الماضي، بذل الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام جهودا كبيرة لضمان إحراز تقدم بشأن مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتؤيد كندا بقوة التدابير التي يتخذها الأمين العام لتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا مع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

وقد اتخذت الآن خطوات هامة لتقديم المسيئين للمحاسبة. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، كان قد تم التحقيق مع أكثر من ٢٢١ من المشتبه بهم من بين قوات حفظ السلام، وتم طرد ١٠ مدنيين وإعادة ما يزيد على ٨٨ من العسكريين إلى أوطانهم. ومن التطورات شديدة الإيجابية إنشاء وحدات للسلوك والنظام في بعض بعثات حفظ السلام وفي مقر الأمم المتحدة. غير أن السياسة والتدابير التي يتخذها الأمين العام لن تنجح ما لم نتخذ، نحن الدول الأعضاء، خطوات ملائمة لكفالة تدريب أفرادنا المنتشرين في عمليات السلام تدريبا جيدا واقتضاء أرفع مستويات السلوك والانضباط منهم. ونتطلع إلى اليوم الذي تدخل فيه البلدان المساهمة بقوات التدريب المتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي على برامج تدريبهم قبل نشرهم.

ونرحب بالتقرير الممتاز والشامل (A/59/710) الذي قدمه زميلنا الممثل الدائم للأردن، الأمير زيد، وهو تقرير يشكل برهانا ملموسا على رغبة الأمم المتحدة في أن تتابع التزام الأمين العام في هذا الصدد بالذات متابعة استباقية. وعلى سبيل متابعة تقرير الأمير زيد، اقترحت إدارة عمليات حفظ السلام عددا من التدابير، منها على وجه الخصوص: اشتراط الاضطلاع بحملات إعلامية لمكافحة ثقافة القبول

التي نشأت في بعثات حفظ السلام؛ وتقديم الدعم لتمكين النساء والفتيات المحليات. وهذه التوصية الأخيرة من الأهمية بمكان إذا أريد لهؤلاء النساء والفتيات أن يحمين أنفسهن من الاستغلال الجنسي ويلتمسن الإنصاف حين يتعرضن له.

وكما أشار وكيل الأمين العام جان - ماري غينو في تشرين الأول/أكتوبر الماضي خلال مناقشة المجلس المفتوحة بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

”وفضلا عن الإشارة إلى سلسلة من مواطن الضعف المنهجية التي تفسر هذه الإساءة الجسيمة للسلوك، ينبغي أن تكون تلك المشكلة [مشكلة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي] صرخة إيقاظ لجميع من يعلقون منا أهمية أكثر حتى من ذلك لإدماج منظور لنوع الجنس في أعمالنا“. (S/PV.5294، ص ٥)

وتود كندا أن تضيف إلى ذلك أننا يجب أيضا أن ندرس بإمعان كيف يمكن أن نتفق بشكل جماعي على آليات تنفيذ أخرى، قد تستغرق شيئا من الوقت أطول قليلا لإتمام إعدادها، وكيف يمكننا دعم تلك الآليات على خير وجه. ونؤيد بقوة مواصلة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام أعمالها بشأن هذه المسألة الهامة في دورتها المقبلة. ونشجع اللجنة على دعم مبادرة مسؤولي التحقيق الوطنيين التي اقترحها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك وضع منهجية للعمل القوي، المباشر، المتسم بالشفافية، مع ضمان احترام العمليات القضائية الوطنية. ونرى أنه يتحتم إسداء المشورة في وقت مبكر للدولة العضو المعنية عندما يرد ادعاء بحق أحد من أفرادها أو أكثر حتى يتسنى اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة للتحقيق في هذا الادعاء ومعاقبة من يدانون بارتكاب هذه الجرائم. ولدينا ثقة بأن اللجنة الخاصة ستقدم خيارات أخرى لتنفيذ سياسة الأمين العام والأمير زيد في تقريره المتسم بنفاذ البصر.

ومن ناحيتنا، سوف تكفل كندا أن يكون من توفدهم حكومتنا في بعثات للأمم المتحدة من عسكريين وأفراد شرطة ومدنيين على درجة جيدة من التدريب ومتمتعين بالمقدرة المهنية وعلى وعي كامل بمسؤولياتهم وبمدونات السلوك. ونعلم أن جميع البلدان الممثلة في هذه القاعة تشترك في نفس الهدف: القضاء على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولن نحقق هذا الهدف ما لم تكفل جميع البلدان المساهمة بقوات اتباع أرفع مستويات التدريب.

إننا نسمع المرة تلو المرة بما يسمى جدار الصمت الذي واجهه الأمير زيد وفريقه حين تطرقوا إلى موضوع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في بعثات حفظ السلام. ويحول جدار الصمت المذكور دون التحقيق في كثير من حالات الاعتداء. وقد أظهرت الأعمال التي قام بها الأمين العام، وأعمال إدارة عمليات حفظ السلام، وتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعمال اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام، والجهود التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات على مدى العام المنصرم أن التغيير يمكن أن يحدث حين نحتشد له. ولابد من أن يستمر هذا التغيير، لأن العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ما زال يهدد بالخطر حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة كما يهدد تحقيق السلام والأمن المستدام. ولم تشتد الحاجة إلى اتخاذنا إجراءات سريعة وفعالة في أي وقت كما اشتدت الآن.

فلنلتزم إذن من جديد بالقيام بعمل قوي ومحدد الهدف، حتى يمكننا حماية من هم في أوضاع معرضة لخطر الاعتداء والاستغلال ونستعيد للأمم المتحدة سمعتها، وسمعة كل من يمثلونها، المتسمة بالنزاهة ونبل السلوك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جان - ماري غينو لكي يرد على ما أبدي من تعليقات وما أثير من أسئلة.

السيد غينو (تكلم بالانكليزية): أريد أن أبدأ بتوجيه الشكر لمجلس الأمن ولجميع الدول الأعضاء على دعمها القوي ومشاركتها القوية فيما يتعلق بمسألة بالغة الأهمية. فبدون الالتزام المطرد وطويل الأجل والمستمر، لن نحل هذه المسألة. ونحن من جانبنا سنواصل متابعة هذا الجهد بشكل إيجابي. وستتكشف في أثناء متابعتنا الإيجابية له مزيد من الادعاءات؛ وهذا جزء غير سار من وجود الشفافية التي نريد أن نتسم بها حتى يمكن إجراء التحقيقات حين يلزم إجراؤها. وفي هذا الصدد، سوف نعمل في تعاون وثيق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية. ونرجو أن يحصل المكتب على جميع الموارد التي تلزمه لإعداد هذه التحقيقات، حتى لا توجد محاولة لم تبذل، وحتى يتسنى بذل كل الجهود، وحتى تكون هناك متابعة، وحتى لا يكون هناك إفلات من العقاب، وحتى تكون هناك مساءلة.

وأود أن أقول شيئا عن التحديين اللذين يشغلان المجلس بالأمس واليوم: التحدي المتمثل في الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي والتحدي المتعلق بالمشتريات. وأعتقد أن التحدي المتعلق بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في الواقع أكثرهما صعوبة، لأن ما نواجهه هو أساسا تغيير في الثقافة يتجاوز بكثير الأمم المتحدة: فهو يمس جميع المجتمعات وجميع الجيوش في أنحاء العالم. ولهذا السبب يجب أن تشمل هذه العملية شراكة قوية بين الأمانة العامة والدول الأعضاء.

أما التحدي المتعلق بالمشتريات فهو أكثر تعقيدا، وذلك لسببين: أولا، لأن هناك مسائل تتعلق باحتمال الغش وسوء الإدارة وعدم كفاية القواعد؛ وثانيا، لأن هذه مسألة شاملة. ومع أنه يتعين التعامل بإصرار مع مسألة الغش من قِبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومتابعته لتحقيقاته، هناك إدارتان تعنيان بمسألتي سوء الإدارة وعدم كفاية القواعد: إدارة الشؤون الإدارية بوصفها الجهة المركزية في عملية الشراء، ومكتبها الخاص بالمشتريات؛ وإدارة عمليات حفظ السلام، لأننا نحدد الاحتياجات التي تؤدي عندئذ إلى إبرام عقود تديرها إدارة الشؤون الإدارية. ولهذا السبب علينا أن نعمل متضافرين عن كثب. وأرى من المشجع في هذه المرحلة الكيفية التي تتعاون بها الإدارتان تعاونا وثيقا على التصدي لهذا التحدي.

وأخيرا، اسمحوا لي بتوجيه كلمة إلى السفير أوشيما، الذي تفضل بأن يقول إنه لا يحسدني. وأقول إن المرء حين يخرج في مهمة، وسأتوجه في مهمة في غضون أيام قليلة، فإنه يرى توقعات الناس هناك ويرى الاختلاف الذي يحدثه أفراد حفظ السلام على أرض الواقع. وأظن أن الصعوبات التي نواجهها تشكل جزءا من الجهد الذي يلزم بذله لتعزيز هذه الأداة الحيوية لحفظ السلام. لذا قد تكون الأمور صعبة؛ وقد تبعث أحيانا على الضيق؛ وعندما تصلنا أخبار بحدوث استغلال جنسي واعتداء جنسي أو باحتمال وجود غش فهي تسبب لنا أذى عميقا. ولكن عندما يرى المرء في الوقت ذاته مدى الفارق الذي يحدث في الميدان، فإنه يعتقد أنه جدير بكل ما يبذل في سبيله من جهد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السمو الملكي الأمير زيد بن رعد زيد الحسين ليرد على الملاحظات والأسئلة المثارة.

الأمير زيد بن رعد زيد الحسين (تكلم بالإنكليزية): وأنا أيضا أعرب عن امتناني لكم يا سيدي الرئيس ولكل من تكلموا صباح اليوم على ما أُبديَ من ملاحظات ودية نحو وفدي ونحوي.

وأنا بدوري أرحب بالأفكار والملاحظات البناءة العديدة التي تقدم بها هذا الصباح جميع زملائي الذين تكلموا، والتي ستكون كلها ذات فائدة كبيرة لنا عندما نواصل عملنا في سياق المداولات الجارية حاليا في الجمعية العامة.

لقد ذكر ممثلا الكونغو والبرازيل الحساسيات الشديدة التي عادة ما تصاحب أي مناقشة لهذا الموضوع. ويمكنني أن أشهد أنه لكان من المستحيل بالتأكيد، قبل خمس سنوات، إجراء هذا النوع من النقاش، ولذا أود أن أحيي الممثلة الدائمة للدانمرك على إعدادها في العام الماضي لأول اجتماع رسمي للمجلس مكرس لهذا الموضوع. ولئن كان قد صدر في تلك المناسبة بيان رئاسي، فإن أعضاء المجلس عزفوا عن الإدلاء ببيانات فردية. وبالتالي فإننا، في ظل توجيهاتكم، سيدي، إنما نشق طريقا جديدا.

وهذا أمر يبعث على الاطمئنان لأننا يتعين علينا في مناسبات معينة أن نعقد مناقشة صريحة ومسؤولة لهذا الموضوع في كل المنتديات داخل منظومة الأمم المتحدة من دون المساس بالدور الرائد للجمعية العامة في هذا الشأن. مرة أخرى، سيدي، أشكركم وأعضاء المجلس على تكريسكم قدرا من وقتكم الثمين لهذا الموضوع الحاسم وأفكاركم التي تستحق بالغ التقدير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يبق في قائمتي متكلمون آخرون. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.